لغة العرب

الدكتور جورج متري عبد المسيح
رئيس دائرة المعاجم - مكتبة لبنان ناشرون

لُغَةُ العَرَب

مُعجَمٌ مُطوَّل لِلُّغَةِ العَرَبيَّة ومُصْطَلَحاتِهَا الحَديثَة

في

ثَلاثة أَجْزاء

صَائِغ
خمسة وسبعون عاماً

مكتبة لبنان ناشرون
خمسة وسبعون عاماً

إضاءة

هٰذه المُقدِّمة هي بِمَثابَة

دراسة ومَنهج

في صناعة المَعاجم اللُّغويَّة العامَّة.

المُقدِّمة[1]

لا بُدّ لِمَن يُقدِم على التَّأليف في حَقْل من الحقول مِن أن يُقدِّم عملًا أصيلًا يُبرِّر ما أَقدَم عليه، وإذا كان هٰذا المَبدأ ضروريًّا في التَّصنيف عمومًا، فهو أَشَدّ ضرورةً في حقل المَعاجم، لِأَنّ دعوات التَّجديد الرَّصينة المُخلِصة لم تَلْقَ ما تَستحقّ، ولِأَنّ مُحاوَلات التَّجديد لم تَكن بالمُستوَى المطلوب والمَأمول، مع أَنّنا بحاجة إلى مَعاجم نَستفيد منها لا إلى مَعاجم نُزيِّن بها رفوف المَكتبات. أمّا الاستفادة المَعنيّة هنا، فليست مادِّيّة بالمفهوم التِّجاريّ الرَّخيص، ولا عمليّة بالشَّكل التَّبسيطيّ الاستهلاكيّ، وإنّما تَعني تقديمًا علميًّا دقيقًا راقيًا لِمَعاني الألفاظ، وهندسةً مُتكامِلة لِبناء المُعجَم، من دون السُّقوط في آفَتين:

- آفة السَّطحيّة بِحُجَّة التَّجديد.
- آفة التَّقعُّر بِحُجَّة المُحافَظة.

ولن تَتوافَر هٰذه الاستفادة، بالمَعنى المُعجَميّ لِفِعْل: تَوافَر، إلّا بروحيّة الفَنّ للفَنّ. . .

إنّ صناعة المُعجَم تَستدعي تأمُّلًا عميقًا وشاملًا في الإنتاج المُعجَميّ باللُّغة العربيّة، ودرايةً كافية بالإنتاج المُعجَميّ باللُّغات الأخرى، وخصوصًا الحيّة منها، ومَعرِفةَ حَسنات ومَساوئ المَعاجم،

(١) هٰذه مُقدِّمة مُنقَّحة ومَزيدة للأَجْزاء الثَّلاثة.

تَوصُّلًا إلى إيجاد مُعجَم لا يَقف عند حدود **الجَمْع والنَّقْل/التَّدوين، والوَضْع**، ولا يَتنكَّر لِما هو دقيق وأصيل وصحيح.

وللوصول إلى هٰذا الأمر، يَتوجَّب الانطلاق من تَصوُّر شامِل، ومُخطَّط مُتماسِك مُتكامِل، يَتمّ العمل من خلالهما، فتَحصل الإجابة عن كثير من الأسئلة التي تَسدّ جملةً من الحاجات، هي في آخِر المَطاف مجموعة أهداف يَسعى المُعجَميّ إلى تحقيقها؛ ومن هٰذه الأسئلة:

إلى أيّ صِنْف من القُرّاء نَتوجَّه؟

كيف نُوفِّر لهم مَرجعًا دقيقًا واضحًا يَتَّسم بالانسجام؟

ما هو نظام ترتيبه؟

ما هو المدى الذي يَجب أن يَبلغه؟

ما هو حجم المعلومات الواجب تَواجُدها فيه؟

كيف نُوازِن بين الاقتباس والتَّجديد، فلا يُرفَض السابق لِقِدمه ولا يُتلقَّف الجديد لِحَداثته؟

ما هو منهج المُعجَم عمومًا وتفصيلًا؟ وهل تَحمل قواعد تأليفه بذور التَّناقض أو عناصِر الانسجام والتَّكامُل، بحيثُ يُؤدِّي تطبيقها إلى بناء مَتين الأساس، مُتماسِك التَّأليف، يكون مُنعطَفًا في تاريخ المَعاجم، ويُشكِّل قاعدة جديدة لانطلاقة أُخرى أَعمقَ وأَشملَ وأَدَقَّ في مسيرة التَّطوُّر والتَّطوير التي لا تَنطلق من فراغ ولا تَتوقَّف عند جدار؟

بعض هٰذه الأسئلة وغيرها ممّا لم يُذكَر، تعبير عن وجود مَشاكل عانَت وتُعاني منها مَعاجم اللُّغة العربيّة، وقد شكا منها أو من بعضها باحِثون كُثُر؛ ومِن هٰؤلاء الباحثين الذين اهتمّوا بتطوير المُعجَم العربيّ، سأَكتفي بذِكْر بعضهم ابتداءً من أوائل هٰذا القرن[٢]، مِن دون أَن يَعني ذٰلك انتقاصًا من قيمة جُهْد مَن لم يُذكَر، سواء أكان من هٰذا القرن أم من القرون الخَوالي.

- **العَلّامة ظاهر خيرالله** (١٨٣٥-١٩١٦م) في مُقدِّمته لمُعجَم (الطالب - ١٩٠٧) حيث أشار إلى الاضطراب والاختلال في اللُّغة العائدَيْن إلى:

- عدم إيفائها حَقَّها في الجمع والوضع والتَّحرير والتَّقرير.
- قِلَّة الذَّرائع عند جامعي المَعاجم.
- وقوف المُتأخِّرين عند حَدّ ما بَلَغَه الأَوَّلون.

وأشار أَيْضًا إلى:

- عَدَم مُراعاة المَعاجم حالَة تَلاميذ المَدارس.
- خُلُوّ المَعاجم المُختصَرة من اصطلاحات العلوم والفنون؛ وحَشْو المُطوَّل منها بالرِّوايات وغرائب الحكايات، وكثرة التَّشْذيذات وعَثرة التَّرديدات.
- قصور المَعاجم عن استيعاب اللُّغة بسبب قصور مَنهجها، لذٰلك طالَب بِجَعْل التَّأليف في اللُّغة، مَبنيًّا على قواعد في الأَحكام

(٢) القَرْن العِشْرون.

عامَّة، وضَوابط في الشُّعَب[٣] خاصَّة، بحيث تصير اللُّغة عِلْمًا بأُصول كسائر العلوم القياسيّة، وحينئذٍ يَسهل ضَبْطُها وحِفْظُها واستعمالُها، وهو يَرى إقامة القواعد العامَّة بَعْدَ تَمييز الشُّعَب[٣] واستقصاء الجزئيّات.

وكان قد أورَد مجموعة مَبادئ أو قَناعات هي:

- رَسْم الكلمات في الخطّ على القاعدة الأصليّة في الكتابة العربيّة، باعتبار الكلمة مبدوءًا بها مَوقوفًا عليها، كما في: اِبن، ثُلاثاء، سَماوات...
- إمكانيّة جَعْل مَتْن اللُّغة عِلْمًا قياسيًّا كالنَّحو.
- ليس في اللُّغة بحَسَب الأَصْل اضطراب ولا شُذوذ.
- لا يقال بالشُّذوذ ما وُجِدَ وَجْه للقياس، كما يقول البَطليوسيّ.
- ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، كما يقول المازنيّ.
- لا يُحتَجّ في اللُّغة بشِعْر ولا نَثْر لا يُعرَف قائله... كما يقول السُّيوطيّ.
- لا يُقبَل في اللُّغة قول لا يَعضده قياس ولا يَسنده سَماع، كما يقول البطليوسيّ.
- عَدَم السَّماع لا يَقتضي عَدَم الاطِّراد مع وجود القياس، كما في المصباح، مادَّة (خلف).

---

(٣) وَرَدَت بالكَسْر عِنْدَ العَلّامة خيرالله.

- **الخوري بطرس البستاني** (١٨٧٦-١٩٣٣م) في مُقدِّمته لِمُعجم (البستان - ١٩٢٧) حيث تَكلَّم على شوائب المَعاجم العربيّة، فإذا هي:

- سوء الاختيار وعَدَم التَّحَرُّز من الحوشيّة والوحشيّة.
- عَدَم التَّنسيق.
- التَّعريف الدَّوريّ.
- التَّقصير في تعدية الأفعال القاصرة.
- الخَلْط بين المَعنى الحقيقيّ والمَعنى المَجازيّ.
- إهمال الأَلفاظ المُولَّدة.

وكان قد نَصَحَ جامعي المعاجم بحَذْف **المُهمَل** من المَعاجم العصريّة، خصوصًا تلك التي يتَداوَلها الأَحداث، **والمُترادِف** لِأنّه بُثور في مُحَيّا العربيّة الوسيم، **والمُشترَك** الذي يؤدِّي إلى الالتباس، **والأَضداد** لتَفاهتها وإرهاقها للعقول، **والفُروق** الباعثة على النُّفور من اللُّغة.

وهو، في شوائب المَعاجم، يَدعو إلى إعداد مُعجَم أَكثر تنظيمًا ودِقَّةً، وفي نصائحه أو اقتراحاته يَبتغي إزاحةَ ما يَراه عِبْئًا يُثقِل وقَيْدًا يُكبِّل، لِإحلال ما يَعتبره أَفضل تعبيرًا عن مُستحدَثات المَعاني وأَشَدّ تَلاؤمًا مع مُستلزَمات العصر.

- **الدكتور حسين نَصّار** (١٩٢٥-٢٠١٧م) في (المُعجَم العربيّ، نَشأتُه وتَطوُّره - ١٩٥٦) حيث اعتبر أَنّ الخوري بطرس

البستاني قد اتَّخَذَ مِبْضَع الجَرّاح، يَبتر به ما يشكو منه الناس ناسيًا أنّه قد يُميت. أمّا الدكتور نصّار نَفْسه فقد تَوقَّف بدوره أَمام عيوب المَعاجم القديمة، فإذا هي:

- التَّصحيف وإدخال ما ليس من كلام العرب (المصنوع).
- عَدَم تَمثُّل الغَرَض من المُعجَم.
- القصور في الجمع بالمعنى الدَّقيق للكلمة.
- عَدَم التَّنظيم والتَّرتيب.
- خَلْط الحقيقة بالمَجاز.
- سوء التَّفسير تَقليدًا ونَقْلًا، شَرْحًا وعَدَم شَرْح.

وتَجدر الإشارة إلى أنّ الدكتور نَصّار تَوقَّف عند تخطيط الشَّيخ عبدالله العلايلي (١٩١٤-١٩٩٦م) ووافَقه في الحاجة إلى مُعجَم تاريخيّ للُّغة العربيّة، لٰكِن خالَفه في التَّصوُّر ودعا إلى تأليف مَعاجم تُراعي أصناف المُستعمِلين من التِّلميذ الصَّغير إلى الأدباء والعلماء واللُّغويِّين. ثُمَّ عَرَّج على مشروع الأستاذ (فيشر)[٤] للمُعجَم العربيّ الكبير واعتبره أجاد فيه كُلّ الإجادة، حيث دعا (فيشر) إلى إثبات كُلّ كلمة في اللّغة وإلى أن تُعرَض حَسَب وجهات النَّظر: التاريخيّة والاشتقاقيّة والتَّصريفيّة والتَّعبيريّة والنَّحويّة والبيانيّة والأسلوبيّة.

- **الدكتور عدنان الخطيب** (١٩١٤-١٩٩٥م) في (المُعجَم العربيّ، بين الماضي والحاضر - ١٩٦٦ - ١٩٦٧) حيث

---

(٤) هو العالِم الأَلماني أوغيست فيشر (١٨٦٥-١٩٤٩م).

رَكَّز على عيوب المَعاجم، قديمها وحديثها، فَحَصَرَ عيوبَها في مجموعات خمس، هي:

- عيوب عدم الالتزام بخُطَّة المُؤلِّف، والمنطق اللُّغوِيّ، والصّورة الإملائيّة الواحدة.
- عيوب النَّقْص في الإحالة.
- عيوب عَدَم التَّمسُّك بِالتَناظُر.
- عيوب تعريف المُصطلَحات الجديدة.
- عيوب نَقْص التَّكامل.

إنَّ هٰذه المُحاوَلات الإصلاحيّة هي مَواقِف مُخلِصة ذات أهداف نبيلة؛ وهي تَحمل من المَبادئ ما يُمكِن أن نَدعوه - بالتَّعبير الفلسفيّ - بديهيّات أو أوَّليّات كَعَدَم التَّمَسُّك بالتَّناظر والتَّصحيف، لٰكنّها تَحمل أيضًا ما يُمكِن قَبوله في مُعجَم ورَفْضه في مُعجَم آخَر كَعَدَم التَّحرُّز من الحوشيّة والوحشيّة، وما يستحيل تطبيقه دائمًا كترتيب المعاني بتقديم المعنى العامّ على الخاصّ، والمعنى الحسِّيّ على المعنى العقليّ، والمعنى الحقيقيّ على المعنى المجازيّ، وما لا يَتآلَف بعضه مع بعض كتقديم العامّ على الخاصّ الذي قد يَتعارَض مبدئيًّا وعمليًّا، في كثير من الأحيان، مع قاعدة تقديم الحسِّيّ على العقليّ، وكُلّ ذٰلك سيَتوضَّح في ثَنايا المسائل، وهي: **التَّرتيب، الحَجْم، الجمع المُنظَّم، التَّفسير، عَدَم التَّكامُل، عَدَم التَّمسُّك بالتَّناظُر، اللُّغة والنَّحو، استخدام القياس الطَّبيعيّ المَشروع.**

١- **مسألة التَّرتيب:** «لغة العرب» مُعجَم **جَذريّ التَّرتيب** صونًا لطبيعة

اللُّغة العربيّة التي تُشكِّل الجذور فيها أصولًا لُغَويّة هي وَحَدات مُتماسِكة وعائلات، يُؤدِّي التَّخلِّي عنها إلى تفكيك عُراها. وإذا كان طُلّابنا يُعانون مَشقَّة في البحث عن كلمة أصابها الإعلال أو القلب، فقد حاوَل «لغة العرب» تذليل ذٰلك حتّى بات التَّفتيش فيه أَقرب مَنالًا منه في المَعاجم **اللَّفظيّة التَّرتيب**:

- تَوسَّع «لغة العرب» في نظام الإحالة، وعلى سبيل المثال، فإنّ **مادّة (الباغة)** يُمكِن العثور عليها بصورتها مشروحة أي في (ب ا غ) لأَنّها دَخيلة، ومُحالة في باب الأَجْوَف الواويّ (ب و غ) وباب الأَجْوَف اليائيّ (ب ي غ). **ومادَّة (إبريق)** التي لها جذران، واحد غير عربيّ في باب الهَمْزَة (أ ب ر) وآخَر عربيّ في باب الباء (ب ر ق) قد تَقاسَم الجَذران مَعانِيَها وتَمَّت فيها الإحالة من باب الهَمْزَة إلى باب الباء، والعكس أيضًا. **ومَوادّ مِثْل: ثِقَة، جِهَة، سِنَة، صِلَة** التي **أصابَها إعلال بالحذف والتَّعويض** قد ذُكِرَت بِصورَتها مُحالَة، وفي بابِها مَشْروحَة، **ومادَّة (تُراث)** التي أَصابَها الإبدال ذُكِرَت بِصورَتها مُحالَةً وفي بابها مَشْروحَةً. والمَوادّ مِثْل: **تُؤَدَة، تَوْأَم، تُجاهَ، تُحْفَة، تُخْمَة، تُهْمَة**... وَرَدَت مع أَفْعالها الثُّلاثيَّة **بأَصالة التاء: تَئِدَ، تَئِمَ، تَجِهَ، تَحِفَ، تَخِمَ، تَهِمَ**، ومع أفعالها الثُّلاثية **بأَصالة الواو: وَأَدَ، وَأَمَ، وَجَهَ، وَحَفَ، وَخَمَ، وَهَمَ**. وكذلك الأَمر مع أَفْعالها المَزيدة على وَزْن (افْتَعَلَ): **اتَّأَدَ، اتَّأَمَ، اتَّجَهَ، اتَّحَفَ، اتَّخَمَ، اتَّهَمَ**، فَلا إبْدالَ فيها باعْتبار **أَصالة التاء**، وبالإبْدال باعْتبار **أَصالة الواو**. أَمّا المُكَنَّيات والمُذَوَّيات مِن **المَوادّ المُركَّبة** فقد اعتُبِرَت وَحَدات لغويّة مُستقِلَّة: أَبو

الأَخْبار، أُمُّ جابِر، بَناتُ الأَرْض، بِنْتُ الأَرْض، ذاتُ الصَّدْر، ذَواتُ الصُّوف، ذو الحِجَّة. . .

ولن يَتناوَل البحث هنا مَسألة **ترتيب المَوادّ**، لأنّ ذٰلك مذكور في نظام المُعجَم، لٰكنّ بعض الباحِثين الأفاضل طالَب **بترتيب المعاني** ضمن المادّة الواحدة على الشَّكل الآتي:

تقديم العامّ على الخاصّ، والحِسِّيّ على العقليّ، والحقيقيّ على المَجازيّ؛ وكان (المُعجَم الوسيط) قد نَصَّ في مَنْهجه على تقديم المعنى الحسِّيّ على المعنى العقليّ، والحقيقيّ على المجازيّ، وأضاف الفعل اللازم على الفعل المُتعدِّي.

فلنَنظر في طبيعة كلّ مبدإ، ثُمّ في تَواجُدها معًا في المادّة الواحدة، لِنَرى إلى أيّ حَدّ تَتكامل أو تَتعاكَس خصوصًا وأَنّ اتِّجاهاتها مُتقاطِعة وليست مُتوازِيةً.

- **تقديم العامّ على الخاصّ**: إذا كان المقصود بتقديم العامّ على الخاصّ مُراعاة تَطوُّر الفكر البشريّ فالأَوْلى تقديم الخاصّ على العامّ، فقد لُوحِظ أنّ الأطفال يُدرِكون الدَّلالة الخاصّة قبل إدراكهم الدَّلالة العامّة، والعامّة يَسهل عليها إدراك الدَّلالة الخاصّة أكثر من إدراك الدَّلالة العامّة، وأهل الفكر هم الأكثر قدرةً على فَهْم المعاني الكلِّيَّة.

  ثُمَّ إنّ الألفاظ تَتذبذب دَلالاتها بين العموم والخصوص: تارة تَنتقل الدَّلالةُ من الخصوص إلى العموم، وتارة من العموم إلى الخصوص، مع الإشارة إلى أنّ بين العموم والخصوص درجاتٍ.

والدَّلالات قد تُصاب بالانحطاط أو بالرُّقيّ، وقد يَتغيَّر مَجرى استعمالها، فليس من اليسير مُراقَبة هٰذه التَّغيُّرات، وليس من المُلزِم البَدْء بالدَّلالة العامّة حتّى لو صَحَّت أسبقيَّتها، لأنّ واضِع المُعجَم قد يُغلِّب مَعنًى على مَعنًى لاعتبارات عديدة معنويّة أو صرفيّة أو نحويّة، وما يُطالَب به هو استيفاء المادَّة جميع مَعانيها بَعْدَ فَحْصها والتَّدقيق في وجودها أَو في سَلامة إدْراجها، لأَنَّ كثيرًا مِن المَعاني خَضَعَت لِتأويلات غير لسانيّة وغير عِلميَّة، فَأَتى ذِكْرها من **باب التَّعسُّف ولَيّ التَّخْريج**، ولَيْسَ من باب **السِّياق اللُّغويّ**، أَو من باب **السِّياق المَقاميّ**، وعلى سَبيل المِثال لا الحَصْر كَثْرة ما يُنسب من المعاني **(المُشْتَرك اللُّغويّ)** إلى كلمة (خَلِيّة) وإلى (عَيْن)، وإلى أَداة الاسْتِفهام (هل).

- **تقديم الحسِّيّ على العقليّ**: إنّ كثيرًا من الألفاظ التي تُعبِّر عن دَلالات مُجرَّدة قد تَحدَّرت من دَلالات حسِّيَّة، لٰكنَّ كثيرًا من الدَّلالات الحسِّيَّة تَنتقل إلى دَلالات حسِّيَّة أخرى، وأحيانًا يَحدث العكس فيَتحوَّل المعنى المُجرَّد إلى مَعنًى حسِّيّ.

إنّ تصنيف الحسِّيّ قبل العقليّ مبنيّ على وجود رابِطة واضِحة بين الدَّلالات الحِسِّيَّة والعقليّة، لٰكنّ هٰذه الرابِطة ليست واضحة دائمًا بحيث لَجَأ الباحِثون عنها، المُتَمسِّكون بوجودها إلى تَمحُّلات غير مقبولة في مُعظَم الأحيان.

- **تقديم الحقيقيّ على المَجازيّ**: يَرى فريق من العُلَماء أنّ الكلام كُلَّه حقيقة، ويرى فريق ثانٍ أنّ الكلام كُلَّه مَجاز، ويَرى فريق

ثالث أنّ الكلام يُستعمَل استعمالًا حقيقيًّا واستعمالًا مجازيًّا.
والبحث عن الحقيقة والمَجاز يَعني البحث عن نشأة الدَّلالة المُرتبِطة بدورها بنشأة اللُّغة. والبحث عن نشأة اللُّغة أَصبَح اليوم من مَباحث ما وراء الطَّبيعة أكثر ممّا هو من المَباحِث العلميّة الدَّقيقة. ولذٰلك كان فَصْل الزَّمخشريّ (٤٦٧-٥٣٨هـ/ ١٠٧٥-١١٤٤م) في (أساس البلاغة) بين المَعنى الحقيقيّ والمَعنى المجازيّ هَدَفًا لانتقادات من حيث المبدإ والتَّطبيق. فها هو الدّكتور إبراهيم أنيس (١٩٠٦-١٩٧٧م)، مثلًا، في كتابه (دَلالة الألفاظ) لا يُجاري الزَّمخشريّ في اعتبار الكتابة والقراءة وهجاء الحروف مَجازات، وهو نَفْسه رَفَضَ في كتابه (اللَّهجات العربيّة) أن يُجاري عُلَماء البلاغة في مَجازيّة: حَكَمَت المَحْكَمَة، طَلَعَت الشَّمس، وما شابَه من تَعابير... لكلّ هٰذا، يُستحسَن الاعتدال في ذِكْر المَجازات من دون التَّقيُّد بفكرة التَّقديم والتَّأخير، وتَرْك الاستقصاء والتَّوغُّل إلى عُلَماء البَلاغة حيث الذَّوق والمِعياريّة أَغلب.

- **تقديم اللازم على المُتعدِّي**: هٰذا مبدأ أَخَذَ به (الوسيط)، وبغضّ النَّظر عن مَدى الدِّقَّة في الالتزام به، فإنّه لا يُراعي تَطوُّر الفكر ولا أَهمِّيَّة المعاني، ناهيك بأنّه يَتعارَض - في كثير من المَواضع - مع المبدإ السابق الوارد في (الوسيط) الذي نَصَّ على تقديم الحِسِّيّ على العقليّ، والحقيقيّ على المَجازيّ.

ذٰلك هو المَوقف من طبيعة كُلّ مبدإ، فماذا نَجِد حين نَنظر إلى

تَداخُل وتَفاعُل هٰذه المَبادئ بعضها مع بعض؟ إنّ عَرْض عَيِّنة من مُتون اللُّغة أَفضل سبيل:

مادّة (دَجْل):

- يقول ابن فارس (٣٢٩-٣٩٥هـ/ ٩٤١-١٠٠٤م) في (مقاييس اللُّغة):

الدال والجيم واللام أَصْل واحد مُنقاس، يَدلّ على التّغطية والسَّتْر. قال أهل اللُّغة: الدّجْل: تمويه الشَّيء، وسُمِّي الكذّاب دَجّالًا.

- وجاء في (لسان العرب) لابن منظور:

الدَّجْل شِدّة طَلْي الجَرَب بالقَطِران. **وَدَجَلَ** البعيرَ: طلاه به... **وَدَجَلَ** الرَّجُلُ... كَذَبَ، وهو مِن ذٰلك، لأنّ الكَذِبَ تغطية.

- وجاء في (المُعجَم الوسيط):

دَجَلَ ـُ دَجْلًا: كَذَبَ ومَوَّه وادَّعى، فهو داجل، ودَجّال. (ج) دَجاجِلَة. و- الشَّيءَ: غَطّاه. و- البعيرَ: طَلاهُ بالدُّجالَة. و- السَّيفَ: مَوَّهَه بماء الذَّهَب. و- الحَقَّ: لَبَسَه بالباطل.

- قَدَّم (الوسيط) اللازم على المُتعدِّي فخالَف الأصل العامّ اللُّغويّ الوارد عند ابن فارس، لأنّ التّغطية هي تغطية وسَتْر شيء ما أي تَحمل مفهوم التّعدِّي لا اللُّزوم. وخالَف دَلالة التّعدية الواردة عند ابن منظور أي شِدَّة طَلْي الجَرَب بالقَطِران. وباحترامه مبدأ تقديم اللازم على المُتعدِّي خالَف ابن فارس وابن منظور، وخالَف مَنْهَجَه لِأنّه قَدَّم المَعنويّ على الحِسِّيّ

والمَجازيّ على الحقيقيّ، لِأنّ الكذِبَ والتَّمويه والادّعاء هي مَعانٍ عقليّة ومَجازيّة، انطلاقًا ممّا يَعتمده الوسيط. وما دام قد تَمّ تقديم المَجازيّ على الحقيقيّ بسبب اللّزوم والتَّعدِّي، أَفَلَمْ يَكُن الأمرُ أكثر منطقيَّةً ودقَّة لو جَعَلَ الوسيط مَعنى (دَجَلَ الحَقَّ: لَبَسَه بالباطل) بعد المعنى الأَوَّل مُباشَرة؟ أَوَليس في تأخيره تضحية بجوهر الفكرة في سبيل الحِفاظ على شَكْل أَدَّى احترامه إلى تقويض المَبادئ الأخرى، وإلى إبعاد فكرتين من أَصْل واحد؟ وأخيرًا فإنّ نظريّة تقديم المعاني تَتهافَت أيضًا بسبب تَغيُّر عين المضارع، أو بسبب تَعدُّد الأبواب للمعنى الواحد، وأحيانًا بسبب تَغيُّر المصدر في الباب الواحد؛ ففي مادَّة (غَلَّ، غَلَلَ) التابعة لِباب (فَعَلَ يَفْعُلُ) جاء آخِر مَعنًى لازمًا (غَلَّ فلان غلولًا: خان في المَغْنَم وغيره) بَعْدَ عدّة مَعانٍ لازِمة ومُتعدِّية: غَلّ البَصَرُ، غَلَّ الشَّيءَ، غَلّ الدُّهْنَ... ومَصْدرها جميعًا (غَلًّا)؛ ثُمّ خُتِمَت المادَّة بباب (فَعَلَ يَفْعِلُ: غَلَّ صَدْرُه ـ غِلًّا وغَليلًا: كان ذا غِشٍّ أو ضِغْنٍ وحِقْد) وهو لازم وذو دَلالة مَجازيّة. وهٰكذا خُتِمَ البابان بفعلين لازمين فَتمَّت التَّضحية هٰذه المَرَّة بمبدإ تقديم الفعل اللازم على الفعل المُتعدِّي.

إنّ هٰذه «الشَّوائب» لم تَكن لِتُحسَب «شوائب» لولا وجود مَبدإ أو مَبادئ، لم يُلتزَم بها، وهي نَفْسها لم يكن من الجائز اعتمادها لأنّها لا تَنبع من واقع لغويّ، ولم تَصدر عن استقراء شامِل وعميق ودقيق، إنّها مَبادئُ مِعْياريّة يُطلَب تَحقيقها، بينما

الحاجة إلى قواعد وصفيّة تُواكِب طبيعة اللُّغة، وتستنير بالمَنطق الضابط من دون أن تَفرض على اللُّغة مَنطقًا عقليًّا رياضيًّا قد يَصحّ في عالَم الأَعداد والكمّ لٰكنّه لا يُجدي في عالَم الألفاظ التي تَختزن الأحاسيس والمَشاعر والعواطف والأحلام والأفكار ومُختلِف الأبعاد النَّفسيّة - العقليّة وتَجارب الإنسان عبر العصور... والمُتفجِّرة تَيّارات وتَغيُّرات وتَحوُّلات، تَعصى بطبيعتها على مَنطِق القَسْر واللَّجْم...

٢- **مسألة الحجم**: «لغة العرب» من أكْبَر مَعاجم اللُّغة العربيّة، وقد يكون الأَكْبَر، إلى اليوم، بالمعنى الحصريّ العلميّ لِمُعجَم لُغَويّ عامّ يُنحِّي الأَعْلامَ، ويَتفادَى التَّكرارَ...؛ فهو قد أَفاد من:

أ - **أكبر المَعاجم العربيّة**:

- لسان العرب لابن منظور (١٢٣٢ - ١٣١١م).
- تاج العروس للزَّبيدي (١٧٣٢ - ١٧٩٠م).
- متن اللُّغة لأحمد رضا (١٨٧٢ - ١٩٥٣م).

ب - **المَعاجِم الكبيرة والوسيطة والوجيزة**:

- مَقاييس اللُّغة لابن فارس (٩٤١ - ١٠٠٤م).
- الصِّحاح للجوهريّ (٩٤٣ - ١٠٠٥م).
- أساس البلاغة للزَّمخشريّ (١٠٧٤-١١٤٤م).
- المصباح المنير للفيّوميّ (... - ١٣٦٨م)

- القاموس المحيط للفيروزآباديّ (١٣٢٩ - ١٤١٤م).
- مَدّ القاموس لإدوارد لين (١٨٠١ - ١٨٧٦م).
- محيط المحيط للمُعلِّم بطرس البستاني (١٨١٩ - ١٨٨٣م).
- أَقرب الموارد لسعيد الشَّرتوني (١٨٤٩ - ١٩١٢م).
- البستان للشَّيخ عبدالله البستاني (١٨٥٤ - ١٩٣٠م).
- المنجد للويس معلوف (١٨٦٧ - ١٩٤٦م).
- المُعجَم الوسيط لمجمع اللُّغة العربيّة (١٩٦٠م).
- المُعجَم الكَبير، بأَجْزائه الثَّمانِيَةَ عَشَرَ، وثامِنَ عَشَرَ أَجْزائه يَصل إلى نهاية حرف الظاء (١٤٤٥هـ/ ٢٠٢٤م).

ج- **مئات الألفاظ والمُصطلحات** من مُختلِف العلوم الرِّياضيّة والطَّبيعيّة والإنسانيّة والكمبيوتريّة، والفنون التشكيليّة كالرَّسم والنَّحت، والمُدوَّنة كالشِّعر والموسيقى، ومن لغة الصِّحافة والإعلام... أي استعار مَوادَّ من مَعاجم مُتخصِّصة ودوائر معارف ومَراجع عامّة، وموسوعات عِلميّة... فهو مُعجَم وثيق الصِّلة بأصحاب اللُّغة، بناءً على نظرة مُتحرِّكة حَيَّة لا نظرة سكونيّة جامدة: فيه من القديم ما أَجمعت عليه أُمَّهات المَعاجم، ومن الحديث ما أَملاه واقِع التَّطوُّر وتَشابُك الحضارة مادَّةً ومفهومًا واستخدامًا...

د- ما فاتَ المَعاجم مِمّا وَرَدَ في «المُفضَّليّات» الطَّبعة السابعة/ دار المعارف، و«الأَصمعيّات» الطَّبعة الخامسة/ دار المعارف

بتحقيق وشَرْح أَحمد محمّد شاكر وعبد السَّلام هارون؛ وكذلك من معجم المتنبّي/دار الحُرِّيَّة/بغداد ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م؛ ومن معجم الجاحظ للدكتور إبراهيم السامرّائيّ/ دار الرَّشيد للنَّشر/١٩٨٢م، وهما من مَنشورات وزارة الإعلام/العراق. ومعجم الفوائت للدكتور عبد الرزّاق الصاعدي/الدار العصريّة للنَّشر والتوزيع، جُدَّة/١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م. والمعجم الحافظ للألفاظ التي شرحها الجاحظ للدكتور مُحمّد عبد الزُّهرة الشَّريفيّ/مَكتبة لبنان ناشرون ٢٠١٩... وممّا عَثَرْتُ عليه بطَريق الصُّدفة، أو ممّا لفتني إليه بعض الباحثين.

هـ- استخدام القياس الطَّبيعيّ المشروع، لصِياغة مَوادّ جديدة، كما سَيَرِد في المسألة (٨) مِن هٰذه المُقدِّمة.

٣- **مسألة الجمع المُنظَّم**: يَطمح «لغة العرب» إلى أن يكون الأَكْبَر والأَبْعَد عن التَّضخُّم، لِأَنَّ النَّظرة الجامعة مَبنيّة على **قَواعد مانِعة وقَواعد مُلزِمة** مُحدَّدة تَتلخَّص بالآتي:

أ- القواعد المانِعة:

- **عَدَم** التَّقيُّد بذِكْر جميع اللَّهجات واللُّغات للكلمة الواحدة، كما في مادَّة (آجُرّ، وأَرُزّ) لأنّ الغاية الاستفادة من واقع لغويّ لا استغراق جميع الوجوه، وبخاصّة الوُجوهُ التي لم تَحْظَ بالشُّيوع والاستمرار.

- **عَدَم** ذِكْر جميع أَسماء الأَصوات إلّا المشهور منها، والمذكور

في المَراجع المُعتمَدة.

- **عَدَم** ذِكْر الأَعلام، لِأنّها من اختصاص مَعاجم الأعلام، ولم يَحتفظ «لغة العرب» إلّا بما تَضمَّن دَلالات أخرى غير العَلَميّة، أو بالأسماء التي اشتُقّ منها صِيَغ استُخدِمت في اللُّغة ولا يُمكِن شَرْحها إلّا بالتَّعرُّض للأعلام مُداوَرةً. ولَم يُبْقِ إلّا ما كان عَلَمًا على الجنس، أو أَسماء بعض الآلهة القديمة التي اختلطت فيها العَلَميّة بالمَعاني العامّة، أو التي تَوسَّعت فيها الدَّلالة فلم تَعد تَقتصر على العَلَميّة مثل: بَعْل، تَمّوز...

- **عَدَم** ذِكْر جَميع المُشتقّات العاملة: (اسْم الفاعل، اسْم المَفْعول، الصِّفة المُشبَّهة، اسْم التَّفْضيل، اسْم المُبالغة) إلّا ما يَحمل أكثر من دَلالته الاشتقاقيّة القياسيّة، أَو لِغَرَض الإحالة في حالة تَعدُّد الجُذور للصورة اللَّفظيَّة للكلمة كاسم الفاعل (سائل) الذي يَرِد من: سَأَلَ (المَهْموز العين)، ومن سال (الأَجْوف الواويّ)، ومن سال (الأَجْوف اليائيّ)، أو لخروجه من الوصفيّة إلى الاسميّة (**الصِّفات المُتجمِّدة**)، أو لغلبَة الاسميّة فيه على الوصفيّة (**الصِّفات الاسميّة**)؛ أمّا الصِّفات المُشبَّهة من الثُّلاثيّ فقد ذُكِرت مع أفعالها وفي مَداخل مُستقِلّة، لأنّ أَوزانها تكاد لا تُحصى، وهي في الأَغلب غير قياسيّة، سواء أكانت **صِفاتٍ صَريحةً** كَجَميل، أَم **صِفاتٍ اسميّةً** كبَطَل، أَمْ **صِفاتٍ مُتجمِّدةً** ككاهِل، أَمْ **صِفاتٍ وضعيَّةً** (مُرتجَلة غير مُرتبِطة اشتقاقًا) كَحَيْزَبون... وأَمّا اسم المبالَغة واسْم التَّفضيل فقد اكتَفيتُ بالضَّروري منهما أو ما

فَرَضَته ضَرورة صَرْفيَّة، كأن يَكون التَّفضيل لِمُذكَّر ولا مؤنَّث له، أَو تكون اللَّفظة على صورة اسم التَّفضيل ولم يُلحَظ في المَعاجم معنى التَّفضيل.

- **عَدَم** ذِكْر جَميع المُشتقّات غَيْر العاملة (اسم الزَّمان، اسم المكان، اسم الآلة) إلّا إذا وَرَدَت صِيَغُ الزَّمان والمَكان القِياسيّة بِدلالات أُخْرَى، أو إذا دَعَت إليها حاجَة عِلميّة مِثْل أَسماء الآلة: مِثْقاب، مِحْلاب، مِرْياح، أو إذا وَرَدَ واحِد ولَم يَرِد الآخَر، فَمِن الضَّروريّ إيراد الزَّمان والمَكان معًا لِأَنَّهما من **الثُّنائيّات اللُّغويَّة/ النَّحْويَّة** التي لا يجوز ذِكرُ الواحِدة منهما دونَ الأُخرى، والثُّنائيّات مَبْدَأ يَجِب أَن يُراعَى سَواء أَكانت ثُنائيّات لُغويَّة (المُبيَّضة/ المُسَوَّدة)، أَو نَحْويَّة (اسْم المَرَّة/ اسْم الهَيْئة) أَو اصْطِلاحيَّة (إنْشاءٌ/ خَبَرٌ)...

ب - القواعد المُلزِمة:

- ذِكْر الاستعمالات الجديدة - قَدْر الإمكان - للمَوادّ، وخصوصًا المَعاني الحديثة الشائعة.

- ذِكْر دَلالات تُستخدَم في شَرْح المَوادّ وتفسيرها، ولا نَجد لها مكانًا في بابها، كما في: حَوَى واحْتَوى بمعنى شَمِلَ وتَضَمَّنَ. وفي (مُعجَم الفَوائت) الكَثير مِنَ المَداخل التي عُثِرَ عَليها عَرَضًا في غَيْرِ بابِها، ومن الأَمْثِلة على ذلك: التَّرشاف، والتَّرواد، والتَّسْعاء...

- ذِكْر كلّ لفظة، سواء أكانت غريبةً أَم حوشيّة، غير مأنوسة أَم

نادرة. . . فالغرابة والحوشيّة والنُّدرة تقوم على اعتبارات بلاغيّة لا وصفيّة عِلْميّة؛ فالمهجور مثلًا قد تُنفَخ فيه الحياة، والمُستخدَم قد يُهجَر. . . وقارئ النُّصوص القديمة بحاجة إلى هٰذه المَوادّ لمعرفة معانيها، ونحن - إلى اليوم - ما زلنا نُنحي باللائمة على جامِعي مُتون اللُّغة الذين أَنِفوا من تضمين مَعاجمهم ألفاظًا هي من صميم تراثنا، وما بَرِحَت الدَّعوات هنا وهناك وهُنالِك تُطالِب بإجراء مَسْح لغويّ شامِل ودقيق لأعمال السَّلَف كي تَنضمّ الشَّواردُ إلى مُتون اللُّغة، فيَكفي ما ضاع عند الجمع والتَّدوين، ولذٰلك يَصحّ حَذْف بعض المَوادّ في مُعجَم مدرسيّ وسيط أو وجيز، ولا يَصحّ في مُعجم عامّ جامِع؛ وهٰذا الأمر يَنطبق على الغريب والحوشيّ وغير المأنوس والنادر. أَمّا المُترادِف والمُشترَك والأضداد والفروق فهي جملة مسائل لا تُعالَج ارتجالًا وتخمينًا، وليست في مُستوًى واحد:

- فكثرة المُترادِفات للمعنى الواحد ليست سببًا لطرح بعضها أو مُعظَمها، إنَّه واقع لغويّ، يُختار منه ويُنتقَى في المَعاجم الوسيطة والوجيزة، ويُوصَف ويُسجَّل في المَعاجم الكبيرة العامّة، مع اعتماد ما نَصَّ عليه مَجمع اللُّغة العربيّة بالقاهرة:

تُوصي لجنة الأُصول في شأن المُترادِفات أن يُعنى كُلّ العناية بتبيان الفروق الدَّلاليّة بين الكلمات ما أَمْكَن، بحيث يَتحدَّد المَعنى الخاصّ الدَّقيق لكلّ كلمة، وبذٰلك تضيق دائرة المُترادِفات.

- وكَثْرة المَعاني المُختلِفة في المُشترَك لا تُشكِّل عبئًا أو ميوعة إذا أُحسِن الشَّرح وأُجيدت الإحالة من مادَّة إلى مادَّة أو قُيِّدت المَعاني وضُبِطَت، ورُدَّت المَصادر إلى أفعالها والجموع إلى مُفرَداتها، وهٰكذا. . . .
- والتَّضادّ ليس كثيرًا في اللُّغة العربيّة، والموجود مُختلَف عليه، فلا يُشكِّل مسألة شائكة كبيرة الحجم.
- أمّا الفروق فهي دليل دِقَّة تَصوُّريّة وتعبيريّة. ومن المفهوم أن يُطالِب مُطالِب بالتَّخفُّف من المُشترَك خوف الالتباس، لٰكن من غير المفهوم أن يَعتبر الفروقَ سَبَبَ نفور من اللُّغة، فَهل يُعقَل أن نَتخلَّى عن استخدام الشَّعْر للإنسان، والصُّوف للغَنَم، والوَبر للإبل، والريش للطَّيْر، والزَّغَب للفَرْخ. . . وإذا رَفَضْنا أَمثال: الجوع إلى الخبز، والعطش إلى الماء، والقَرَم إلى اللَّحم، أَفَلا نَقع في ما يُشبِه المُشترَك الذي شُكِيَ منه، وفي الوقت نَفْسه نكون قد حَرَمْنا الناس من ثروة لغويّة وفكريّة وضيَّقنا عليهم حَقْل الاستفادة والاستعمالات؟

٤- **مسألة التَّفْسير**: تَوسَّل «لغة العرب» أنواعًا من التَّعريفات والشَّرح والتَّفسير قَصْد التَّنويع والإغناء، وتَوصُّلًا إلى عَرْض الدَّلالات بشكل وافٍ ودقيق وصحيح، وعلى سبيل المثال، فإنّ مُقارَنة ما وَرَدَ في «لغة العرب» من شَرْح: أُمَّة، بَحْر، بُحَيْرة، بَلْدة، تُراب، ثقافة، حَجَر، حَصاة، حضارة، حَلْق، درابزين، رَسْت، قرية، مقام، مدينة. . . مع ما وَرَدَ عنها في مَعاجِم أُخرى، يُعطي صورة واضِحة عن التَّعريفات التي بحاجة إلى تحديد، والتَّعريفات الأكثر

دِقَّةً وصِحَّةً.

ابتعد «لغة العرب» عن التَّعريفات التي تَحتمل أكثر من تأويل، أو التي قد تُعطي انطباعًا مُخالِفًا للمعنى المقصود، أو التي لا تُوصِل الباحِث عن المَعنى إلى غَرَضه بِيُسْر... ويُلاحَظ في هٰذا المَجال أنّ مَعاجمنا الحديثة كانت في بعض شروحاتها أَقَلّ دِقَّة وشمولًا للمَعاني من شروحات «لسان العرب» و«تاج العروس»، فقد عَمَدَت إلى الاجتزاء الذي شَوَّه المَعنى، أو لم تَتبصَّر كفايةً بالأبعاد الحقيقيّة للمَعنى فلم تُصِب؛ وأحيانًا كانت - وهنا وَجْه الغرابة - أكثر تعقيدًا وأشدّ صعوبَة، ولَم يَكُن ذٰلك من باب الدِّقَّة والبلاغة وإنَّما على حساب الدِّقَّة والبلاغة... ومن الأَمثلة على ذلك مادَّة (الصَّبِرُ) فقد وَرَدَت في (لسان العرب) عَلى أَنَّها (عُصارة شَجَر مُرّ، ووَرَدَت على أَنّها (نَبات كَنبات السَّوْسن)، لٰكنَّها وَرَدَت في (المُعجَم الوَسيط) على أَنّها (عُصارة شَجَر مُرّ)، وهٰكذا سَجَّلَ (المُعجم الوسيط) على نَفْسه ثلاثة مَآخِذ: الأَوَّل: نَقْل نَسْخِيّ لِخَطَأ عِلْميّ، والثاني: عَدَم الاسْتِفادة مِن مَعنًى قديم نَظَرَ إلى الصَّبر على أنَّها نَبات، والثالث: عَدَم الاسْتِفادة مِن عِلْم النَّبات الحَديث الذي يَنظر إلى الصَّبر على أنّه جِنْس نَبات مِن الفَصيلة الزَّنْبَقيّة، كمَعْنًى أَوَّل، وعلى أَنَّه عُصارة مُرَّة تُسْتخرَج مِن وَرَق هٰذا النَّبات، كَمَعْنًى ثانٍ.

لم يَكتفِ «لغة العرب» **بالشَّرح اللُّغويّ** دائمًا، وإنّما استعان **بشرح شِبْه موسوعيّ، أو شرح موسوعيّ** إذا اقتضت طبيعة المادَّة كالمُصطلحات العِلْميّة التي تكون تَحديداتها مَزيجًا (من التعريف

اللُّغويّ والتعريف العِلْميّ) بمِقدار يَنأى عن المُيوعة والجَفاف في آنٍ، وكَأَنَّنا أَمام (تابِل للطَّعام). وكذلك الأمر مع أسماء الحيوان والنَّبات التي تحتاج تَصنيف عُلماء المَواليد المُحْدَثين، ولأنّ هناك مَوادَّ لم تَعُدِ الشُّروحات اللُّغويّة فيها مُناسِبة أو كافية، وعلى سبيل المِثال، فإنّ مادَّة مِثْلَ (مدينة) لا يَكفيها تعريف (المِصْر الجامِع) كَما جاء في (المُعجَم الوسيط) لِأنّه قاصِر وغامِض، بل يُمكِن القول إنّها كانت أَوْضَح قَبْل هٰذا التَّعريف، وبدون تعريف! وإذا شاء الواحد مَعرفة كلمة (المِصْر) في المُعجَم نفسه لَوَجَدَ أنّها تَعني (الكُوْرة الكَبيرة. . .) فإذا كان لا يَعرف معنى (الكُوْرة) وفَتَّشَ عنها لَوَجَدَ أنّها تعني (البُقْعة التي اجْتَمَعَ فيها **قُرًى** ومَحالُّ) فهل هذا تعريف للمَدينة بَعْدَ هذه الجَوْلَة؟ إنّ أُسلوب التَّعريف القديم (مَعْروف) أي لا يَحتاج إلى تَفسير وشَرْح، أَوضح - على عِلّاته - من تَعريف المدينة بالمِصْر الجامع! . . .

فما هي أنواع التَّعريفات والتَّحديدات المُستخدَمة في هٰذا المُعجَم؟

- التَّعريف الجامع الذي يَفي المادَّة حَقَّها من التَّوضيح والتَّفسير، نَحْوَ:

(الزَّيْتُ) مَصْدَر زاتَ. و- سائل دُهْنِيّ: نَباتِيّ كَزَيْت الزَّيْتون، أَو حَيَوانِيّ كَزَيْت الحُوْت، أَو مَعْدِنِيّ كَزَيْت النِّفْط ج زُيوت (أَكاديَّة).

(السِّلُّ) الْتِهاب مُزْمِن أَو طارئ، يُصيب عادةً القِسْمَ الأَعْلَى من الرِّئَتَيْنِ، وقد يُصيب الكُليتَيْن والأَمْعاء والعَمود الفِقْريّ والسَّحايا.

(النَّباتُ) مَصْدَر نَبتَ. و- رابع مَمالك الكائناتِ الحَيَّة الخَمْسِ، وهي بَعْدَ الفُطْريّات وقَبْلَ الحَيَوان؛ وكائناتُها أُحاديَّةُ الخَليَّةِ أَو مُتعدِّدةُ الخَلايا، وتَمْتاز باليَخْضور، وتَتَكوّن مِن جَذْرٍ وساقٍ ووَرَقٍ، وزَهْرٍ وثَمَرٍ وبَذْرٍ؛ والنَّبات: أشجار وجَنَبات وأَعْشاب ج نَباتات.

- التَّعريف بالمُرادِف، بشرط أن يكون المُرادِف أَشْهَرَ وأَعْرَفَ مِثْل (لَيْث، أَسَد)، وأن يكون مُعرَّفًا تعريفًا دقيقًا وافيًا، وهٰكذا نَتخفَّف من تكرار التَّعريفات، ونُخفِّف من الإحالات، ونَدفع طالِبَ الحاجة إلى التَّفتيش الضَّروريّ والنافع.

- التَّعريف الرَّمزيّ المُردَف بتوضيح وشرح كي لا يكون التَّعريف أَشَدَّ غُموضًا مِن المُعرَّف، كوسيلة من وَسائل تقوية المَلَكَة اللُّغويَّة، في عصر يكاد الكَسَلُ العقليّ أَن يُصبح مُرادِفًا للحَداثة والتَّجديد... وتَمَّ الابتعاد عن التَّعريف السَّلبيّ القائم على النَّفي، والتَّعريف الدَّوريّ أو الدائريّ؛ وكذٰلك تَمَّ تَفادي تَعدُّد التَّعريفات بسبب تَعدُّد الأسماء أو الصِّيَغ أو الجذور للمادَّة الواحدة؛ وتَعدُّد الجذور أَوْقَع بعض مَعاجِمنا بآفات، وهٰذان مَثَلان من (الوسيط) حَيث ذَكَرَ في باب الهَمزة عن (الإقْليد والإقْليم)، في الجُزء الأَوَّل/الطَّبعة الثالثة، ما يَلي:

❋ (الإقليدُ): المِفتاح. (ج) أقاليد.

❋ (الإقليمُ): جزء من الأَرض تجتمع فيه صفات طبيعيّة أو اجتماعيّة تجعله وَحدة خاصّة. (مع).

ثُمَّ وَرَدَت المادَّتان في باب القاف، في الجُزْء الثاني/ الطَّبعة الثالثة، كما يَلي:

(الإقلْيدُ): حَلْقَةٌ في أَنف الناقةِ يُلوى طَرَفَاها حتّى يستمسكا. و- المفتاحُ. (ج) أقاليدُ. و- العنقُ. (ج) أَقْلادٌ.

(الإِقْلِيمُ) عند القدماء: واحدُ الأَقاليم السبعة، وهي أقسامُ الأَرض. و- بلادٌ تُسَمَّى باسم خاصّ كإِقليم الهند وإِقليم اليمن. و- منطقةٌ من مناطق الأَرض تكاد تتّحد فيها الأَحوالُ المناخيّةُ والنُّظُمُ الاجتماعيّة، كالإقليم الشماليّ، والإقليم الجنوبيّ.

فإذا أَلقينا نَظرة فاحِصة مُقارِنة تَبيَّن ما يأتي:

- وَرَدَت مادَّتا (إقليد وإقليم) في باب الهمزة وباب القاف من دون إحالة.
- احتَوَت كُلّ منهما مَعنًى واحدًا في باب الهمزة، وثلاثة مَعانٍ في باب القاف، فكأَنَّنا أمام مُعجَمَيْن لا مُعجَم واحد.
- لم تَتَّحد الشُّروحات في الدَّلالات المُكرَّرة في مادَّة إقليم، وتَفاوَتت حجمًا ودِقَّةً ووضوحًا.
- وَرَدَ في إقليم، باب الهمزة، أَنَّها مُعرَّبة، ولم يَأتِ الوسيط على ذِكْر هٰذه الفائدة في باب القاف، ولم يَذكر شيئًا حول إقليد مع أنّ أَصالَتها موضع خِلاف.

- ومهما يَكن مِن أَمْر الشُّروحات وأَحجامها، والتَّحديدات وأَنواعها، فَقَد حَرَصَ «لغة العرب» على استخدام لغة تُوصِل المَعنى بِسهولة ووضوح ودِقَّة، سواء أكانت العِبارة ذاتيّة، أَمْ

مُستعارة، أَمْ مُعدَّلةً. . .

٥- **مسألة عَدَم التَّكامُل**: يقول الدُّكتور عدنان الخطيب في (المُعجَم العربيّ بين الماضي والحاضر):

من عيوب المَعاجم العربيّة الشائعة، رؤية مُؤلِّف المُعجَم، يُضمِّن كلامه الوارد في إحدى مَوادّ مُعجَمه أو في مُقدِّمته أو خاتمته، كلمات، ليست مُثبَتة في مكانها من مُعجَمه، سَهْوًا منه، أو تَحرُّجًا من ذِكْرها لِعامِّيَّتها، أو لِمُجرَّد شَكّه في صِحَّتها، أو لحوشيَّتها. . .

وكان قد ذَكَرَ:

والمُعجَم المُتكامِل بِنَفْسه هو المُعجَم الذي لا يَتضمَّن بين دَفَّتيه كلمة ليست بصيغتها أو بالمَعنى المقصود منها، واردة في مكانها بين مَوادّ المُعجَم.

هٰذا المبدأ جوهريّ، لٰكن يَقتضي توضيحًا وحَصْر أَبعاد:

- يَجب التَّشدُّد في تطبيق التَّكامُل على صعيد المَوادّ اللُّغويّة، كما في مادَّة (ساهَم) التي ذَكَرَها الدُّكتور عدنان الخطيب، وكَما في مادَّة (الباغة) التي وَرَدَت في (المُعجَم الوَسيط) في تعريف مادَّة (الرَّقْم) لكنَّها لم تَرِد في المُعجَم لا بصورتها، ولا في بابَي الأَجْوف الواوي أو اليائيّ.

- يُمكن التَّساهل في المَعاني المُستحدَثة، خصوصًا وأنَّها تَقَع ضِمْن دائرة الاستنساب والتَّقدير بحيث يَخشى صاحِب المُعجَم من أن يُتَّهَم بالتَّزيُّد والإكثار، من دون سَنَد أو

مُوجِب. . .

- يُمكِن التَّسامُح في عَدَم إيراد مُصطلَحات علميّة شديدة الاختصاص، قد تَجري على قَلَمه في المُقدِّمة أو الخاتمة، أو في سِياق شَرْحه، لِأنّ إثباتها ليس واجبًا، وعَدَم إثباتها ليس إخلالًا بِمَبدإ التَّكامُل.
- يَجب التَّشدُّد في عَدَم إيراد أسماء العَلَم كمَداخل، إلّا بالشُّروط المذكورة في المسألة رَقْم (٣) المُتعلِّقة بالجمع المُنظَّم، صفحة: ٢٢.

وأخيرًا، فَمِمّا يُضاف إلى مَبدإ التَّكامُل:

- إثبات **الدَّلالات الصَّرفيّة** إلى جانِب **الدَّلالات المُعجَميَّة**، كما سَيَرِد في (نظام المُعجَم) في المَبدإ رَقْم (١٧)، صفحة: ٥٨.
- إغناء الشَّرح بفوائد ودَقائق لُغويّة ونحويّة ومَعنويّة ذات صِلَة وثيقة بالمادّة المَشروحة نَفْسها، أو تَتَّصل بِمادَّتَيْن أو أَكثر. وأَقترح تَسمية هٰذه الفوائد **المُصاحِبات اللُّغويَّة** المُشابِهة لِتَعاقُب الظَّواهر النَّفسيَّة التي يَدعو بَعْضُها بَعْضًا: تَعاقُبًا وتَلازُمًا، تَشابُهًا وتَضادًّا. والمُهِمّ في هٰذا المَبدإ أَن يُطبَّق شموليًّا حيث تَتعدَّى الفوائد والدَّقائق المادَّة الواحدة، فلا تُرمَى عشوائيًّا وجُزئيًّا، وهٰذا ما حاوَلنا تطبيقه بدِقَّة، ومن الأمثلة الواردة في «لغة العرب» نَكتفي بذِكر المَوادّ الآتية:

البَذْر والبَزْر، الجائفة والجالِفة، الجُفايَة والغامِدة، الجَمائر والنَّظائر، جَمَدَ وجَمَسَ، جَهَّلَت وحَلَّمَت، حَطَأَ وصَفَعَ ولَطَمَ،

الغَلَت والغَلَط، المُجامِل والمُحامِل.

ومن الضَّروريّ التَّمييز بَيْنَ **المُصاحِبات اللُّغويَّة** التي هي في الغالب **ثُنائيّات لُغويَّة أَو اصطلاحيَّة، والمُتصاحِبات اللُّغويَّة** التي هي **تَجمُّعات لُغويَّة** تشمل التَّعابير الحُرَّة، والسِّياقيَّة، والاصْطِلاحيَّة والمَسْكوكة.

٦- **مسألة عَدَم التَّمسُّك بالتَّناظُر**: هي من العيوب التي دَعا الدُّكتور عدنان الخطيب إلى تلافيها؛ وهو مُحِقّ تمامًا في دعوته، لأنّ هناك مجموعات من الأَلفاظ هي **أُسَر مَعنويّة** تحتاج إلى إخراج قَيد عائليّ لا إلى **إخراج قَيد فرديّ**، فإمّا أن تُوجَد معًا وإمّا أن تَسقط معًا[٥]. وهٰذه المَجموعات أَنواع: نَوْع يَحتاج إلى **تَرْتيب ورَبْط** كالمَجموعة الشَّمسيَّة، وأسماء الشُّهور، والمَقامات الموسيقيّة، وجِياد السِّباق، ومَنازِل القَمر... ونوع يَحْتاج إلى **رَبْط** فقط كالعَمْرَة، والعِرْق، والمُسطَّح المائيّ، والبَحْر الشِّعريّ... ونوع يَحْتاج إلى **التَّحديد بالجِنْس والنَّوْع** كمَجموعات الحَيَوان والنَّبات، ونوع يَحتاج إلى **رابطة الكلّيّة والجُزئيّة** (كالجِسْم والرَّأْس والبَدَن والأَطْراف). وقد نَجَت مُعظَم المَعاجم الأجنبيّة من هٰذا العيب، وهٰذا ما حاوَلنا تَجنُّبه في «لغة العرب»؛ واجتهدنا فأَضَفْنا مَبدءَين غير مُتوافِرين في المَعاجم الأَجنبيّة بعامّة، والإنجليزيّة والفرنسيّة

(٥) هٰذا المَبدأ ضروريّ في المَعاجم المُطوَّلة لكنّه غَيْر ضَروريّ في المَعاجم الوسيطة أو الوَجيزة، وعلى سبيل المِثال لا الحَصْر، فإنّ الوُجود الكامِل للمجموعة المُؤلَّفة من: (جَنْبَة، حَوْأَبَة، مِعْلَق) ضَروريّ ولازِم في مُعجَم جامِع، وغير ضروريّ في مُعجم وسيط الذي يُمكِن أن يَخلو من (حَوْأَبَة)، ووَجيز الذي يُمكِن أَن يَخلو مِن (جَنْبَة أو مِعْلَق) أو منهما معًا.

بخاصّة، وهٰذان المَبدآن هما: **التَّماثُل والمُغايَرة**، و**التَّرتيب والرَّبْط**.

- **التَّماثُل والمُغايَرة**: مَبدأ يَنبع من طبيعة مَوادّ المجموعة، ويَقوم على اعتماد عبارات واحدة في شَرْح جميع مَوادّ المجموعة (**مَبْدأ التَّماثُل**)، وإضافة فوائد وأحكام مَعنويّة أو لغويّة أو نحويّة، تَنفرد بها كلّ مادّة من المجموعة (**مَبْدأ المُغايَرة**)، نَحْو:

(**رَمَضانُ**) الشَّهْر التاسع من السَّنَة القَمريّة، أَيّامه (٣٠/ ٢٩)، وهو بَعْدَ شَعْبانَ وقَبْلَ شَوّالٍ ج رَمَضانات (مَمْنوع للعَلَميَّة والزِّيادَة).

(**شَوّالٌ**) الشَّهْر العاشِر مِن السَّنة القَمريّة، أَيّامَه (٢٩/ ٣٠)، وهو بَعْدَ رَمَضانَ وقَبْل ذي القِعْدة ج شَواويلُ (مَصروف).

- **التَّرتيب والرَّبط**: مَبدأ يُؤدِّي إلى وَضْع كُلّ مادَّة من مَوادّ المجموعة المُعتمدة بترتيب ما، تَصاعُديّ أو تَنازُليّ كمَراحِل نُضْج ثَمَر النَّخْل السِّتّ، نَحْو:

(**البَلَحُ**) ثَمَرُ النَّخْل ما دام أَخْضَرَ، وهو ثالِث مَراحل نُمُوِّهِ ونُضْجِهِ السِّتّ، وهو بَعْدَ الخَلال وقَبْلَ البُسْرِ،

وكَمَراتِب بُروج السَّماء الاثْنَي عَشَرَ، نَحْو:

(**الدَّلْوُ**) الحادي عَشَرَ مِن بُروج السَّماء الاثْنَي عَشَرَ، وهو بَعْدَ الجَدْي وقَبْلَ الحُوْت؛

وكَمَنازِل القَمَر الثَّمانية والعِشرين، نَحْو:

(**البُطَيْنُ**) ثاني مَنازِل القَمَر الثَّمانية والعِشْرين، وهو بَعْدَ الشَّرَطان وقَبْلَ الثُّريَّا.

فالتَّرتيب هو وَضْع كُلّ مادَّة من المجموعة بما هو دونها أَو ما هو فوقها كَمَجْموعَة الوَحَدات الزَّمَنيّة: سَنَة، وشَهْر، ويَوْم، وساعة... أو وَضْع كُلّ مادَّة بما هو قَبْلها وما هو بَعْدها كَمَجْموعَة تَصنيف الحَيَوان والنَّبات في طَبقات بَدءًا مِن الشُّعْبَة والطّائفة والرُّتْبة، مُرورًا بالفَصيلة والجِنْس والنَّوع، وُصولًا إلى السُّلالة والضَّرْب والفَرْد، بحيث تُشكِّل كُلُّ مادَّة «وَسَطًا» بالمعنى اللُّغوي الدَّقيق لكلمة «وَسَط» الذي يَنصّ على أنّ وَسَط الشَّيء هو ما بين طَرَفَيْه، وهو منه. **والرَّبْط** هو وسيلة تَعيين، وهو بتعبير عُلَماء النَّفْس، دافِع يُحرِّك وباعِث يُوجِّه الباحِث إلى مُلاحَقة بقيّة حلقات السِّلسلة، خصوصًا في المجموعات المحدودة التَّداوُل، كُلِّيًّا أو جُزئيًّا، كمَراحل نُضْج ثَمَر النَّخْل، ودَرَجات الشِّجاج، وخَيْل الحلبة، وأَنساب العرب... فَيَتعرَّف غِنى اللُّغة العربيّة واتِّساعها ودِقَّتها، والحِسّ اللُّغويّ عند أَسلافنا: طَبْعًا وذوقًا، تعميمًا وتفريعًا، مرونةً وتَكيُّفًا...

- وحَيْث تَتعدَّد أَو تَتبايَن تَصنيفات المَجموعة الواحدة كمَجموعة أَنساب العَرَب، ومَجموعة الأَوْزان والمَكاييل والمِساحات، ومَجموعة عُمْر الأَرْض مِن دُهور وأَزْمان وعُصور... فَقَد اعْتَمَدتُ التَّصنيف الأَكثر تَداوُلًا في عِلْم الاجْتماع، والطَّبيعيّات، والجيولوجيا تَفاديًا للفوضى وسُقوط أَحَد عَناصِر المَجْموعة، وضَرَبْتُ صَفْحًا عَن أيّ تَصنيف لم تَثبت صِحَّتُه أَو انْعَدَمَ جَدواه نَحْو:

(الدَّهْرُ) في الجيولوجيا: المَرْحلة الزَّمَنِيَّة الشاملة لِعُمْر

الأَرض، وتَمتَدّ من ٤٥٠٠ مليار سنة إلى اليوم، وهي مُوزَّعة على **أَربعة دُهور**، أَوَّلها (دَهْر الحياة الخَفيَّة)، وآخِرها (دَهْر الحَياة الظَّاهرة) الذي يَمْتدّ من ٥٤٠ مليون سنة إلى اليَوْم، وهو بِدَوره مُقسَّم إلى **أَرْبعة أَزْمنة**، وهَذه الأَزمنة مُوزَّعة بِدَورها على عِدَّة **عُصور**.

٧- **مسألة اللُّغة والنَّحو**: المُعجَم اللُّغويّ الجامع كتاب يَشرح مَعانِيَ المُفرَدات، ويُزوِّد القارئ بدقائق لغويّة تُساعِد في فَهْم فقه اللُّغة، وفوائد تُعين على بلوغ الأساليب الإنشائيّة الرَّفيعة، ومعلومات صرفيّة نحويّة تَكشف له أسرار الأَلفاظ: مُفرَدات وتراكيب. وإذا كان صحيحًا أنّ المُعجَم ليس مَعرِضًا للصَّرْف والنَّحو، فالصَّحيح أَيضًا أنّ المُعجَم العربيّ الذي يخلو من الصَّرْف والنَّحو والدَّقائق اللُّغويّة هو أَشْبه بِمَن سَلَكَ وَعْرًا وقد حُرِم من قُدرة السَّيْر، ولم يَحْظَ بعُكّاز يَتوكَّأ عليه؛ خصوصًا إذا كانت طبيعة المادَّة أقرب إلى مُفرَدات الصَّرف والنَّحو منها إلى المُفرَدات اللُّغويّة، ولٰكن من دون أَن يَطغى الفَرْع على الأصل، ومن دون خَلْق عَقبات تُؤدِّي إلى تصعيب الوصول إلى الغاية وهي إيصال المَعنى إلى القُرّاء. ومِن المُفارَقات أنّ التباسًا قد يَظهر بين اللُّغة والنَّحو، لأسباب، منها اعتبار الناطق على قياس لغة من لغات العرب مُصيبًا غير مُخطِئ، وفي هٰكذا حال:

- إمّا أن تُحرَّر القاعدة النَّحويّة لِتُسايِر اللُّغة،
- وإمّا أن تُعدَّل القاعدة اللُّغويّة، لِتُلائم النَّحو.

والقاعدة الأولى هي الأسلم، لِأنَّ النَّحو مبنيّ - أو يُفترَض فيه أن يكون مبنيًّا - على اللُّغة، أقول على اللُّغة، لأنّ النَّحو المُتَّهم بإدخال الضَّيْم أحيانًا على اللُّغة قد تَسرَّب إليه الخَلل من فوضى جامِعي اللُّغة وتَعدُّد اللُّغات مِمّا جَعَله ضحيَّة بدوره؛ ولذٰلك يحتاج إلى عنايةٍ حاجة اللُّغة نَفْسها، وهٰذه نماذج مُعبِّرة:

أ - **الصِّفة والصَّرْف والمَنْع**: تَذكر كُتُب النَّحو في دَرْس (غير المُنصرِف) أَنّ الصِّفة تُمنَع من الصَّرف إذا جاءَت على وَزْن (فَعْلان) الذي مُؤنَّثه (فَعْلى)، نحو: سَكْران، سَكْرَى. لٰكن لو فَتحنا مَعاجم: لسان العرب، محيط المحيط، الوسيط... لَوَقعنا على أَنّ مُؤنَّث سَكْران: سَكْرَى وسَكْرانة؛ مِمّا يَعني أنّ (سَكْران) تُمنَع باعتبار، وتُصرَف باعتبار. وتَضمّ لائحة هٰذا النَّوع أَلفاظًا عديدة هٰذه أَهَمُّها: أَلْيان - حَبْلان - دَخْنان - سَخْنان - سَيْفان - صَوْجان - صَيْحان - عَلّان - قَشْوان - مَصّان - مَوْتان - نَدْمان - نَصْران...

ونحن هنا أمام احتمالين: إمّا الأَخْذ بما قَرَّره مَجمع اللُّغة العربيّة بجواز تأنيث صيغة (فَعْلان) على (فَعْلانة):

ترى اللَّجنة أَنَّه يَجوز أن يقال: عطشانة وغضبانة وأشباههما، ومن ثمّ يُصرَف فَعْلان وَصْفًا.

وإمّا الاقتصار على ما وَرَدَ في مَعاجم اللُّغة، وإدخال ما جاء عن العَرَب من مُؤنَّثَيْن لبعض الصِّفات، وتفصيل قواعد مَنْع الصَّرْف التي تُدرَّس، فيُنَصّ على صَرْف الصِّفات التي على وَزْن (فَعْلان) إذا كان

تأنيثها بالتاء، وعَدَم صَرْف الصِّفات التي مُؤنَّثها على (فَعْلى) أو التي لا مُؤنَّث لها لاختصاصها بالذُّكور مِثْل (لَحْيان)، وبجواز المنع وعَدَمه إذا كانت تَحتمل الأمرين. ولا بُدّ من الإشارة إلى أنّ قرار مجمع اللُّغة - المَبنيّ على لغة في بني أَسَد أو لغة بني أَسَد- يَسَّر من جهة، وحَرَمَ القارئ من الدِّقَّة من جهة أُخرى. وعلى سبيل المِثال، فإنّ كلمة (نَدْمان) تُؤنَّث على (نَدْمانة) إذا كانت بمَعنى (النَّديم)، وبهٰذا الاعتبار تكون مَصروفة، وتُؤنَّث على (نَدْمَى) إذا كانت بمَعنى (النادم)، وبهٰذا الاعتبار تكون ممنوعة.

ب - **جَمْع المُؤنَّث السّالم**: تيسيرًا للقُرّاء أَدرجنا في «لغة العرب» جمع المُؤنَّث السالم للاسم الثُّلاثيّ المفتوح الأَوَّل، الصَّحيح، الساكن الثاني غير المُضعَّف، نحو: دَعْد، دَعَدات - ظَبْيَة، ظَبَيات - سَجْدَة، سَجَدات... أَدرجناه بفتح الثاني بالرَّغم من أنّ مَجمع اللُّغة العربيّة أجاز التَّسكين، اعتمادًا على بعض اللُّغات، إلّا أنّه اعتبر الفتح أَشهر. أَمَّا ما تَبقَّى من أسماء أو صِفات، ثلاثيّة أو غير ثلاثيّة، بكلّ وجوهها، فيَصحّ أن تُجمَع من دون تعديل، ولذٰلك لم نُدرِجها ضِمْن الجمع، إلّا إذا كان لِجَمْعها فائدة،أو كان جَمْعها تمهيدًا لإيرادها بصيغة الجمع كمادّة مُستقِلّة...

ج - **الظُّروف**: لا تُوجَد نظرة مُوَحَّدة إلى «الظروف» في المَعاجم العربيّة، فمَرَّة نَجِد الظَّرف مستقِلًّا في مَدخل ككلمة (أَمْس)، ومَرَّة ضِمْن مادَّة اسميَّة ككلمة (حَوْل)، وثالثة في مَدخَلَيْن

مُنفصِلَيْن كما في (التَّحْت، تَحْت - الأَبد، أَبَدًا) بدون قاعدة واضِحة؛ ورابعة يَتمّ حَشْر الظَّرْف في مادَّة اسميّة مع أَنّه يَختلِف عنها صيغةً لا حَرَكةً فقط، صَنيع (المُعجَم الوَسيط) الذي أَدْخَل (أَحْوالَ) و(حَوالَيْ) و(حَوْلَيْ) في مادَّة (الحَوْل).

وقد وَجَدْنا من المُناسِب، في هٰذا المُعجَم، أن تَستقلّ الظُّروف بِمَداخل، خصوصًا الظُّروف غير المُتصرِّفة، لِدَواعٍ لُغويّة ومعنويّة، صرفيّة ونحويّة، بحيث يُشكِّل تخصيصها بمَداخل عامِل تمييز في خدمة اللُّغة وطبيعة الألفاظ، والنَّحو وأحكامه.

د - **اسْم الجِنْس الجَمْعِيّ**: هو أَحَد أَنواع الجمع، كالجمع السالم وجمع التَّكسير (بصريًّا)، بينما هو أَحَد أقسام جمع التَّكسير، كجمع القِلَّة وجمع الكثرة، وليس نوعًا مُستقلًّا (كوفيًّا، وعند كثير من اللُّغويِّين). وقد تَحيَّرت المَعاجم العربيَّة في اسم الجنس:

مَرَّةً عُومِل كاسم جنس، وفُرِّق بينه وبين واحده بالتاء، كما في (تُفّاح، تُفّاحة)،

وأُخرى عُومِل كجمع، كما في (جَمْرَة، جَمْر)،

وثالثة اقتُصِر على ذِكْره من دون واحده، كما في (تَمْر)،

ورابعة ذُكِرَ وأُدرِج واحده في شَرْحه، كما في (جُمّار).

وما أصاب هٰذا القسم من اسم الجنس الجمعيّ أَصاب أخاه الذي يُفرَّق بينه وبين واحده بياء النَّسَب، فذُكِر اسم الجنس

وأُهمِل واحده، كما في (عَرَب)، وأُدرِج الواحد منه في شَرْح اسم الجنس، كما في (تُرْك). وهٰذه الأمثلة مُستقاة، جميعًا، من (المُعجَم الوسيط) الصادر عن مَجمع اللُّغة العربيّة بالقاهرة، والمَجمع الكريم، هو صاحِب قرار إباحة جمع اسم الجنس المختوم بتاء الوَحدة، بالأَلِف والتّاء أو بتجريده من التّاء... فإذا لم يُطبِّق ما نَصَّ عليه في مُعجَمه حتّى في طبعته الثالثة - وهو مِن أَحسن المَعاجم عناية وتبويبًا، وكان أَحَد أَهَمّ مَواردنا في هٰذا المُعجَم - فأيْن يَحصل التَّطبيق، ومَن يُطبِّق؟ ثُمّ إنّ المَجمع الكريم، لم يأتِ على ذِكْر القسم الثاني من اسم الجنس الجمعيّ أي الذي يُفرَّق عن واحده بياء النَّسَب، فهل يَسري عليه المَبْدَأ السابق أو لا؟

وتَفاديًا لهٰذه البلبلة، أَخَذَ «لغة العرب» بما يلي:

- اعتبار اسم الجنس الجمعيّ أَحَد أنواع الجمع وليس قسمًا من جمع التَّكسير، مُجاراةً للمَذهب البصريّ.
- تخصيص واحِده بمَدخل مُستقِلّ.

لقد اخترنا المَذهب البَصريّ لِما يلي:

أَوَّلًا: لِأنّ اسم الجنس الجمعيّ يَختلِف - بسبب تاء الوَحدة - عن الجموع، فليس بين الجموع ما يَنقلب مُفرَدًا ويَنقص معناه من الجمع إلى الواحد من أَجْل اتِّصال تاء التَّأنيث بآخِره.

ثانيًا: لِأنّه لا يُفرَّق في اسم الجنس الجمعيّ بين مُذكَّره ومُؤنَّثه الحقيقيَّين بالتاء المربوطة بل بالصِّفة، فيُقال: حَمامة أُنثى وحَمامة

ذَكَر. . .

ثالثًا: لِأنَّه اسم جنس بالوضع، وجمعيّ بالاستعمال، وهو يُجمَع في أَغلب أحواله عند فريق من النُّحاة غير سيبويه ومَن معه، ولذٰلك، كان على المَعاجم التي صَنَّفته جمع تكسير، أن تَعتبره - عندما جَمَعَتْه - جمعًا للجمع، وجمع الجمع يكون لتكثير عدد الآحاد التي يَنطوي عليها، واسم الجنس الجمعيّ ملغًى فيه اعتبار الفرديّة.

رابعًا: لِأنّ القسم الذي يُفرَّق بينه وبين واحده بالتّاء، إذا وُصِفَ جاز في صفته الإفراد مع التَّذكير على اعتبار الجنس (نَخْل باسِق) أو التَّأنيث على اعتبار الجماعة (نَخْل باسِقَة)، وجاز جمع الصِّفة جمع تكسير أو جمع مُؤنَّث سالِمًا (سَحاب ثِقال، نَخْل باسِقات).
وهٰذا الاختيار سمح بالتَّوحيد وإضفاء مَظهر تنظيميّ، مَبنيّ على قَواعد النَّحو الأكثر شيوعًا، من دون الإساءة إلى نَحْو المَعاني وقواعد اللُّغة.

ولا بُدّ من الإشارة إلى **اسم الجمع** الذي لصيغته مُفرَد من لفظها ومعناها من دون أن تكون على وَزْن من أوزان جموع التَّكسير المعروفة، مثل: رَكْب وراكِب، صَحْب وصاحِب، خَدَم وخادِم. . . قد حَظِيَ بِمَدْخل مُسْتَقِلّ مِثْل أسماء الجُموع الأُخرى: اسْم جَمْع له مُفْرَد من مَعْناه فقط: قَوْم (رَجُل/ امْرَأَة)، اسْم جَمْع للواحد والجمع (فُلْك: سَفينة/ سُفُن)، اسْم جَمْع له مُفرَد من لفظه (قُرَيش، قُرَشِيّ).

هـ- **المَصادر**: المَصدر في اللُّغة والنَّحو مَصدر خلافات ومُشاحَنات جَلَبَت الويل على اللُّغة والنَّحو، لذٰلك، سنُعنَى بتوضيح بعض جوانب مسألة المَصدر، وتعيين الحلول المُعتمَدة في هٰذا المُعجَم.

- تُوجَد مَصادر مُجرَّدة، مُبعثَرة في المَعاجم العربيّة غير مضمومة إلى أفعالها؛ وقد وَرَدَت كَمَوادّ مُستقِلَّة كأنّها لا تَمتّ إلى أفعالها بِصِلَة أو لأنّ صِيَغَها أو بَعْضَها تُخالِف الصِّيَغ المَصدريّة القياسيّة أو الغالِبة؛ وقد ضَممنا في «لغة العرب» هٰذه المَصادر إلى المَصادر الأخرى للأفعال، لأنّ فَصْلها كان بغير وَجْه حَقّ، نَحْو: (بَلِهَ) العَيْشُ يَبْلَهُ بَلَهًا و**بُلَهْنِيَةً**: اتَّسَعَ ولانَ، فهو بَلِهٌ. أَمّا المَصادر التي تحوَّلت بالاستعمال إلى الاسميّة فقد ذُكِرَت مع أَفعالها بسبب **دَلالتها المَصْدَريَّة**، ومُستقِلَّة بسبب **دَلالتها الاسميّة، أَو الوَصْفيَّة**، نَحْو: (السُّخْرِيَةُ): مَصْدَر سَخِرَ. و- تَصَرُّف يَتَّسِم بالاسْتِخْفاف...

- المَصدر الثُّلاثيّ المُجرَّد المُستخدَم مع فِعْل مَزيد هو اسم مَصدر لا مَصدر، لذٰلك ذُكِرَ مَصْدرًا مع الفِعْل المُجرَّد (سَلَمَ سَلامًا)، واسم مصدر مع الفِعْل المَزيد (سَلَّمَ تَسْليمًا وسَلامًا)، ومُستقِلًّا مع تفسيره بمَصدر مزيد قياسيّ، مُضافًا إليه الدَّلالات غير المَصدريّة التي قد تُوجَد في بعض الأحيان، نحو:
(السَّلام) مَصْدَر سَلَمَ. و- اسْم مَصْدَر بِمَعْنى المَصْدَر: التَّسْليم. و- حالَة مِن الهُدوء...

- المَصدر الميميّ يُعاني خِلافًا في النَّحو وآخَر في اللُّغة، فصُنِّف في المَعاجم عمومًا، من دون مراعاة النَّحو واللُّغة معًا. فمِنَ الزاوية النَّحويّة أَخَذْنا بالقاعدة التي تَعتبره أَحَد أقسام المصدر الصَّريح وليس اسم مصدر؛ ومن الزاوية اللُّغويّة مَيَّزناه بمَدخل مُستقِلّ كأخيه المَصدر الصِّناعيّ، ولم يَبْقَ مع الفعل من المَصادر الصَّريحة (الأصليّة، الميميّة، الصِّناعيّة) إلّا المَصدرُ الأَصْلِيُّ المحْض. وبهٰذا العمل، نكون قد احترمنا قواعد النَّحو، وطَبَّقنا قواعد اللُّغة لِأنّ المَصدر الميميّ لا يَدلّ على المَعنى المُجرَّد وحَسْب، كالمَصدر الأصليّ، وإنّما يمتاز بقُوَّة دَلالته وتأكيدها، نَحْو: (المَرْكَبُ): مَصْدَر ميميّ بِمَعْنى المَصْدَر: الرُّكوب، ويقال: هو مَرْكَبُ سُوْءٍ أَي سَيِّئ السُّلوك...

- مَصادر الحِرَف (فِعالة)، ومَصادر الأَدواء (فُعال) ذُكِرَت مع أَفعالها كمَصادر أصليّة صريحة، ومُستقِلَّة بمعانيها المَصْدَريّة والاسميّة، تَطْبيقًا لقاعدة تَسْجيل **ثُنائيّة الدَّلالة الصَّرْفيّة والمُعْجَميَّة**، ومن الأَمْثِلَة على ذلك: رَعَى رِعايَة، زَرَعَ زِراعة، زَكَمَ زُكامًا، صَدَعَ صُداعًا...

- ما جاءَ من المَصادر على وَزْن (تِفْعال)، المَوْجود في المَعاجم كاسْم، أو مَقرونًا مع الفِعْل المُجرَّد أَو مع الفِعْل المَزيد، قَدْ ضَمَمْناه في الجُزء الثاني من «لغة العرب» إلى الفِعل المَزيد (فَعَّلَ)، نَحْو:

(رَحَّبَ) بِفُلانٍ تَرْحيبًا وتَرْحابًا: اسْتَقْبَلهُ أَو بالَغَ في اسْتِقْبالِهِ بِوُدٍّ وبَشاشَة.

وهٰكَذا فَعَلْنا مع المَصادر على وَزْن (فِعّال) المُهمَل في بعض المَعاجم، وغير المُوحَّد التَّصنيف في بعضها الآخَر، فَقَد قَرَّ الرَّأْي على ضَمِّه إلى الفِعْل المَزيد (فَعَّلَ)، بِحَيْث أَصْبَحَ لِهٰذا الفِعْل، أَحْيانًا، خَمْسَة مصادر: تَفْعيل، تَفْعِلَة، تَفْعال، تِفْعال، فِعّال. وقد اكتفينا بما وَرَدَ في المَعاجم مِمّا هو على وَزْن (فِعّال) مع أَنَّه قياسيّ عند أَهْل اليَمَن، نَحو: **(كَذَّبَ) تَكْذيبًا وكِذّابًا**: كَذَبَ أو بالَغ في الكَذِب...

و- **الثُّنائيّات الصَّرْفيَّة**: وَرَدَ في «لغة العرب» **ثُنائيّات صَرْفيَّة** جَديدة بِحاجة إلى توضيح:

- **جَمْع بالصِّياغة، جَمْع بالصِّيغة**: الأُولى تُشير إلى أنّ الاسْم راعَى قَواعِد الجَمْع المعروفة، والثانية إلى أنّ الاسْم وَرَدَ بصيغة الجَمْع ولَيْسَ جَمْعًا لِمُفْرَد، نَحو:

(الأَسْمالُ) جَمْع سَمَل أَي بِقِيّة الماء في الحَوْض (جَمْع بالصِّياغة). و- البالي: ثَوْبٌ أَسْمال (جَمْع بالصِّيغة).

- **مُثنًّى بالصِّياغة، مُثنًّى بالصِّيغة**: الأُولى تُشير إلى أنّ الاسْم راعَى قَواعِد التَّثنية المَعْروفة، والثانية إلى أنّ الاسْم وَرَدَ بصيغة المُثنَّى ولَيْسَ تَثنيةً لِمُفْرَد، وبِدلالة تَختلف عن دَلالة المُثنّى بالصِّياغة، نَحْو:

(الأَبَوانِ) مُثنًّى أَب (مُثَنًّى بالصِّياغة). و- الأَب والأُمّ (مُثنًّى بالصِّيغة).

(الأُمّانِ) مُثنًّى أُمّ (مُثَنًّى بالصِّياغة). و- الأُمُّ والأَب (مُثَنًّى بالصِّيغَة).

- **مُصغَّر بالصِّياغة، مُصغَّر بالصِّيغة**: الأُولى تُشير إلى أنّ الاسْم راعَى قَواعِد التَّصغير المَعْروفة، والثانية إلى أنّ الاسْم وَرَدَ بصيغة التَّصغير، لٰكن لَيْسَ تصغيرًا للاسْم، نَحْو:
(**الرُّمَيْحُ**) مُصَغَّر رُمْح (مُصغَّر بالصِّياغة). و- ذَكَرُ الرَّجُل (مُصغَّر بالصِّيغة).

- **فاعِل بالصِّياغة، فاعِل بالصِّيغة**: الأُولى تُشير إلى أنّ الاسْم راعَى قَواعِد صِياغة اسم الفاعل، والثانية إلى أنّ الاسْم لَيْسَ لَهُ من الفاعليّة إلّا الصِّيغة، نَحْو:
(**الرّاهِبُ**) اسْم فاعل بمَعْنى الخائف (فاعِل بالصِّياغة). و- مُتديِّن نَصْرانيّ، تابع لِرَهْبَنَة (فاعل بالصِّيغة).

- **مَفْعول بالصِّياغة، مَفْعول بالصِّيغة**: الأُولى تُشير إلى أنّ الاسْم راعَى قَواعِد صِياغة اسْم المَفْعول، والثانية إلى أنّ الاسْم لَيْسَ له من المَفْعولِيَّة إلّا الصِّيغة، نَحْو:
(**المُرْتَفَعُ**) اسْم مَفْعول (مَفْعول بالصِّياغة). و- الأَرْض التي تَعْلو عَمّا يُجاوِرُها مِن أَمْكِنة كالتَّلّ والرابِيَة والهَضْبَة (مَفْعول بالصِّيغة).

- **نِسْبة بالصِّياغة، نِسْبة بالصِّيغة**: الأُولى تُشير إلى أنّ الاسْم راعَى قَواعِد النِّسبة، والثانية إلى أنّ الاسْم لَيْسَ لَهُ من النِّسْبة إلّا الصِّيغة، نَحْو:
(**السَّنْدَرِيُّ**) نِسْبَة إلى السّنْدَر (نِسْبة بالصِّياغة). و- الجادّ المِقْدام (نِسْبَة بالصِّيغة).

- **مَعْلوم بالصِّيغة، مَعْلوم بالصِّيغة والدَّلالة**: الأُولى تُشير إلى أنّ الفِعل **مَجْهول الفاعل**، والثانية إلى أنّ **الفِعْلَ مَعْلوم الفاعل**، نَحْو:
(**انْشَلَّ**) أَصابَهُ الشَّلَلُ (مَعْلوم بالصِّيغة). و- المَطَرُ: هَطَلَ (مَعْلوم بالصِّيغة والدَّلالة).
- **مَجْهول بالصِّياغة، مَجْهول بالصِّيغة**: الأُولى تُشير إلى أنّ **الفِعْلَ مَجْهول الفاعل**، والثانية إلى أنّ **الفِعْلَ مَعْلوم الفاعل**، نَحْو:
(**زُهِي**) بالشَّيْءِ: أُعْجِبَ (مَجْهول بالصِّياغة). و- تَكبَّر (مَجْهول بالصِّيغة).
- **أَلْ عارِضة، أَلْ لازِمة**: الأُوْلى تُشير إلى إمْكانيّة سُقوطها، نَحْو:
(**الرَّحيم**) الكَثير الرَّحْمة (أَلْ عارِضة) والثانية تُشير إلى عَدَم إمْكانية سُقوطها، نَحْو:
(**الرَّحيم**) من أَسْماء الله الحُسْنَى (أَلْ لازِمة).

٨- **مسألة استخدام القياس الطَّبيعيّ المَشروع**: أَثار كثير من الباحثين مسألة وجود أَفعال مُجرَّدة أو مَزيدة، لا مَصادِر لها، أَو مَصادر لا أَفعال لها، أَو مُشتَقّات كأَسماء الفاعلين والمفعولين والصِّفات المُشبَّهة، لا أَفعال لها، أَو أَفعال مَزيدة من غير مُجرَّداتها. . .
وفي هٰكذا حال، لا ضَيْر مِن اللُّجوء إلى القياس الطَّبيعيّ أي الأساس الذي تُبنَى عليه عمليّة الاشتقاق (استخراج لَفْظ مِن لَفْظ، أَو صيغة مِن صيغة). وهٰذا الأساس مَحَلّ شِبْه إجماع العُلَماء كالمازني (١٧٥ - ٢٤٧هـ/ ٧٩١ - ٨٦٣م) صاحِب القول الشَّهير: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، وابن جنّي (٣٢٢

- ٣٩٢هـ/ ٩٣٣ - ١٠٠٢م)، والدُّكتور إبراهيم أَنيس، حديثًا. وقد اشترُطَ في القياس، أَن يكون العرب قديمًا - وهم أَصحاب اللُّغة - قد جاؤوا بِمِثْله أَو نظيره، وأَن يكون هٰذا النَّظير كثير الورود، لٰكنَّهم لم يَتَّفِقوا على تحديد الكثرة والقِلَّة والنُّدْرة، اتِّفاقًا واضحًا. ومَجمع اللُّغة العربيّة بالقاهرة، نَصّ صَراحةً على اعتماد مَبدإ القياس، فأَعلَن:

يُؤخَذ بمَبدإ القياس في اللُّغة، على نَحْو ما أَقَرَّه المَجمع سَلَفًا مِن قواعد، ويَجوز الاجتهاد فيها متى تَوافَرت شروطه.

والمَجمع، أَجاز في أَحَد قراراته، وبشروط عَيَّنها «تكملة فروع مادَّة لُغَويّة لم تُذكَر بَقيَّتها» كما وَرَدَ في «مجموعة القرارات العِلْميّة، في خمسين عامًا»:

قَرَّر المَجمع أن يُوضَع في كلّ مادَّة لُغويّة في مُعجَم المَجمع جميع أَلفاظها ومُشتقّاتها ومَصادرها وأَفعالها، تنفيذًا لِقراره في تكملة فروع مادَّة لُغويّة وَرَدَ بعضها في المُعجَمات ولم تَرِد بَقيَّتها.

وقبل وَصْف ما حاوَلناه في هٰذا المَجال، نَذكر أنّ الأستاذ علي الجارم تَناوَل هٰذا المَبدأ بالتَّطبيق في بَحثين، نُشِرا في الجزءَين الثالث والرابع من مَجَلَّة المَجمع؛ وقد أَعلن الأُستاذ الجارم:

ولمّا كان العمل بهٰذا القرار يَتطلَّب دِقَّةً في النَّظَر، وذوقًا حَسّاسًا في العربيّة، وإلمامًا وبَصَرًا بِعِلْم الصَّرْف، وحيطةً وأَناةً في العمل، أَرَدْت أن أَعرض أَمثلة تُبيِّن طريق العمل بهٰذا القرار.

وقد دَرَسَ ثمانيًا وخمسين مادَّة ناقصة، فصاغ بعض المَوادّ، واكتفى بالوارد في بعضها من دون سَدّ النَّقص، اعتمادًا على:

- تَصرُّف المادَّة، كما في: جَسَد وجَدَس.
- الإبدال والتَّعاقُب، كما في: رِفَنّ ورِفَلّ.
- الاكتفاء بالفعل المزيد في تأدية مَعنى الفعل المُجرَّد، كما في: اجْلَوَّذَ.
- التَّقيُّد بما نَصَّ عليه بعض أَعلام اللُّغة، كما في: الحُمْرَة (من دون فِعْل). ثُمَّ تَناوَل مسألة المَصادر التي لا أفعال لها، مُعقِّبًا على أَربعة وخمسين مَصدرًا - أَوْرَدَها ابن سيده في «المُخصَّص» - لا يَصحّ أن يُشتَقّ منها أَفعال، وقد وَجَدَ الأستاذ علي الجارم أنّ لجميعها أَفعالًا ما عدا سبعة منها.

تلك هي بإيجاز مَعالِم مُحاوَلة الأستاذ علي الجارم، في تطبيق مبدإ «تكملة فروع مادَّة لُغويّة لم تُذكَر بقيَّتها»؛ فما هي مَعالِم مُحاوَلة «لغة العرب» في هٰذا المَجال؟ لَم نَقْتصر بالوارد من دون سَدّ النَّقْص، كما فَعَلَ الأُستاذ علي الجارم، بَل **شَمَلَت الصِّياغة** جَميع المَوادّ التي طالَب المَجمع بِتَكْمِلتها:

أ - **أفعال ثُلاثيّة مُجرَّدة** مِن باب أَو أَكثر، بِحَسَب حاجة المَعاني على أَن يكون المَذكور في المَعاجم **مَصدرًا** (الجَدَن: جَدِنَ يَجْدَنُ جَدَنًا)، أو **مُشتَقًّا** (الأَجْبَس: جَبِسَ يَجْبَسُ جَبَسًا - المَجْبوس: جَبَسَ يَجْبُسُ جَبْسًا)، أو **فِعْلًا مزيدًا** (أَجْهَفَ: جَهَفَ يَجْهَفُ جَهْفًا).

ب - **أَفعال ثُلاثيّة مَزيدة** على أَن يكون المذكور في المَعاجم **مَصدرًا** (المُباهَشَةُ: باهَش)، أو **مُشتَقًّا قياسيًّا** (المُؤْتَبِثَة: اِئْتَبَثَ)؛ أَمّا تلك المَصادر أو هٰذه المُشتَقّات فلا تَستقِلّ بمَداخل إلّا إذا كان لها دَلالات إضافيّة على المَصدريّة والوصفيّة، أَو إذا تَداخلت مع جُذور أُخرَى لِغَرَض الإحالة.

ج - **مَصادر مَحْضَة ثُلاثيّة مُجرَّدة** على أَن تكون **أَفعالها** مذكورة (هٰذا النَّوع محدود جدًّا).

د - **أَفعال رُباعيّة مُجرَّدة أو مُلحَقة** على أن تكون **مَزيداتها** (تبَرْزَقَ: بَرْزَقَ)، أَو **مَصادرها** (الجَلْبَقَةُ: جَلْبَقَ)، أو **مُشتَقّاتها القياسيّة** (مُدَرْهَم: دَرْهَمَ) موجودة[٦]؛ وكَذٰلك تَمَّ إدراج أَو صِياغة أَفعال مِن **أسماء أَعيان**، دَعَت إليها الحاجة العِلْميّة، وأَمْلَتها قُوَّة الاستعمال في الصُّحُف والمَجَلّات ومُختلِف وسائل الإعلام، وفي المَعاجم الثُّنائيّة اللُّغة أو المُتعدِّدة اللُّغات (بَرْغى، بَرْمَج، جَدْوَل. . .).

هـ - **أَفعال رُباعيّة مَزيدة** على أن تكون **أَفعالُها المُجرَّدة** (تبَغْدَدَ: بَغْدَدَ)، أو **مَصادرها** (التَّبَلْقُنُ: تبَلْقَنَ)، أو **مُشتَقّاتها القياسيّة** (المُجرَئِنُّ: اِجْرَأَنَّ) موجودة[٧].

---

(٦) قد لا يكون الفعل المَزيد موجودًا وإِنَّما مَصوغًا، لوجود ما يَسمح بصِياغته، فيُصاغ الرُّباعيّ المُجرَّد أو المُلحَق اعتمادًا على قاعدة عدم وجود فِعْل مَزيد من دون فعل مُجرَّد.

(٧) هٰذه الأَفعال المَصوغة شَكَّلت مَداخل جديدة، أساسيّة أو فرعيّة. أَمّا ما دَخَلَ =

و - **مَصادر رُباعيّة مُجرَّدة** ذُكِرَت أَفعالها أو صيغت، تَمَشِّيًا مع نظام المُعجَم (صفحة ٥٦، رَقْم ٩) الذي يَنصّ على ذِكْر المَصادِر الصَّريحَة الأَصليَّة المَحْضَة مع أَفعالها.

ز - **جموع التَّكسير** لعدد كبير من الأسماء والصِّفات التي لم تَرِد في المَعاجم العربيّة، بناءً على القرار (٥٥) الوارد في (مجموعة القرارات العِلْميّة) الصادر عن مَجمع اللُّغة العربيّة، بالقاهرة، ومِمّا جاء فيه:

يَرى المَجمع أنّ الكلمة التي لم يُسمَع لها جمع في اللُّغة، يُختار لها صيغة جمع القِلَّة الذي يَطَّرد في وَزْنها، وإذا وُجِدَ لها صيغتان لجمع الكثرة، مع التَّساوي في القُوَّة، اختيرا معًا. وعند التَّفاوت في القُوَّة، يُختار جمع واحد هو أقواها، ويُكتَفى بجمع واحد في المُصطلَحات العِلْميّة، أَيًّا كان(٨).

إضاءَة وشُكْر

ليس ما أُثير من مَسائل هو كُلّ ما يُعاني منه المُعجَم العربيّ. وليس ما حاوَلْنا إصلاحه أو تجديده هو كُلّ ما ذَكَرْنا في هٰذه المُقدِّمة، ولسوف يُلاحِظ دارسو المُعجَم العربيّ والمُهتَمّون بتطويره، خصائص

= كمعنًى إضافيّ ضِمْنَ مَداخل موجودة أَصْلًا في المَعاجم العربيّة فَضَرَبْنا صَفْحًا عن ذِكْره، وكذٰلك الأَمر مع المَصادر والجموع لِأَنَّها جُزْء من مَوادَّ وليست مَوادَّ مُستقِلَّة.

(٨) بالنِّسبة لاسم الجنس الجمعيّ، رُوعِيَ في «لغة العرب» المَذهب البصريّ لا مَذهب الكوفة وبعض اللُّغويِّين، كما جاء في المسألة (٧)، الفقرة (د).

ودَقائق وضَوابِط وقواعد في رَبْط المعاني والفوائد والأَحكام، تُشكِّل إسهامًا فعّالًا في تطوير وهندسة صناعة المَعاجم، آثرنا التَّعبير عنها عمليًّا وتطبيقيًّا، لِأَنّ مُراعاتها نابِعة من الرُّوح العِلْميّة سلوكيًّا وتجريبيًّا لا من المعرفة العلميّة النَّظَريّة المُجرَّدة.

لو كان التَّطبيق تنفيذًا آليًّا للمَبادئ والمَعارف، لَتَمَّت صياغة جميع القواعد نظريًّا؛ لٰكنّ التَّطبيق، كَنَهْج عِلْميّ، للمَبادئ والقواعد العامّة، يَنطوي على دَوافع مُحرِّكة وبَواعِث مُوجَّهة، لُحْمَتها المُعاناة وسَداها المُكابَدة:

- فمادَّة (المَقام) في الموسيقى، وأَصوات السُّلَّم الموسيقيّ، كما في: رَسْت، دوكاه، سيكاه... تَطلَّبت قراءة عدَّة كُتُب، ومُراجَعة مَعاجم في الموسيقى، واستشارة أَهْل الاختصاص، إلى أَن انتهى المَطاف عند الموسيقار الكبير، **الدُّكتور وليد غلميّة**، الذي خَصَّص، مشكورًا، جلساتٍ عديدة للبحث والمُقارَنة والمُراجَعة، قَبْلَ أَن يُعلِن: «هٰذا ما يُرضي العِلْمَ: صياغةً وتفسيرًا».
- ومادَّة (تُراب) استدعت تفتيشًا وغربلة ومُراجَعة قَبْلَ تَبنِّي تحديد يَرضى عنه أَهْل الاختصاص، وعند عَرْض المادّة من ضمن عِدّة مُصطلَحات جغرافيّة، على الصَّديق **الدُّكتور نبيه عطاالله**، كان الشَّرح هٰكذا: «**التُّراب** ذَرّات مُفكَّكة من مَوادّ صُلْبة... مَعدِنِيّة وعُضويّة» فأَصبح، بناءً على إرشاده: «... من مَوادّ صُلْبة عُضويّة أَو عضويّة ومَعدنيّة...» بتقديم

(عضويّة) على (مَعدنيّة) تطابُقًا مع وجودها الكثير في بقاع الأرض.

- وَمَوادّ مِثْل: (حَلْق، وحُلْقوم، وخانوق، وخِناق، وخُناق، وسِلّ، وشَقيقة، وشَلَل، . .) استلزمَت مجموعة من النِّطاسيِّين في مُقدِّمتهم الصَّديق **الدُّكتور نديم كَرَم** الذي زَوَّدني بَتَحْديدات تُراعي سُهولةَ إيْصال المَعاني إلى القارئ العربيّ، والمَوْضوعيّة العِلْميَّة في التَّعريف.

- والشَّواهِد الدّاعِمة والأَمْثِلة المُوضِّحة لَيْسَت كُلُّها مِمّا يُسجَّل في خانة النَّقْل المُجرَّد والمَعلومات الجاهِزة؛ فبعضها، وبخاصَّة الشِّعْرُ منها، قد يُخفي تَعقيدات بسبب تَعدُّد الرِّواية، تُلزِم الباحث القِيام بِجَهْد يُوصِله أَحيانًا إلى اليقين، وأَحيانًا أُخرى إلى اخْتِيار وَجْه أَو احْتمال مِن وُجوه واحْتِمالات. ومِن الأَمثلة على هٰذه المُعاناة، أَكتفي بِواحِد:

في مادَّة (البَعاع) استشهاد بِبَيْت لامرئ القيس هو:

وأَلْقَى بِصَحْراءِ الغَبيطِ بَعاعَه،

نُزول اليَمانِي ذي العِباب **المُخَوَّلِ**

فَكَلِمة (المُخوَّل) وَرَدَت (المُحمَّل) في «شرح المُعلَّقات السِّبع» للزَّوزني وفي ديوان الشاعر، ما عدا طبعة دار المعارف، و(المُحمَّل) نَقْلًا عن ابن حبيب، و(المُثقَّل) في «الصِّحاح»، و(المُخوَّل) في «لسان العرب» وفي «ديوان امرئ القيس» الصادر عن دار المَعارف بِتَحقيق مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم، وعلى الأَخيرين كان المُعوَّل في اخْتِيار

(المُخوَّل) **لِمَكانة** «**لسان العرب**» في حَقْل المَعاجم، فَقَدْ جَمَعَ صاحِبُه صِحاح الجوهريّ، وحاشِيَة ابن بَرِّيّ، وتَهذيب الأَزهريّ، ومُحكَم ابن سيده، وجمهرة ابن دُرَيْد، ونهاية ابن الأَثير، وكان عجيبًا في نقوله وتَهذيبه، وتَنقيحه وتَرتيبه، كما يقول الإمام مُحمَّد بن الطَّيِّب الشَّرقيّ الفاسيّ؛ **ولِلمَنْهج العِلْميّ** الذي طَبَّقه الباحِث مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم في تحقيق ديوان امرئ القيس، واسْتيعاب شِعْره، وإيراد جَميع الرِّوايات، مَع مُقابَلة بَعْضها بِبَعض.

ومِن الأُمور التي تَشدَّدتُ فيها بَعْدَ مُحاضَرة الأَزهر في ٣/ ١٢/ ١٩٩٥ أَنَّني راعيتُ نَصائحَ أَزْهَرِيّة بالتَّدقيق أَكثر بالشَّواهد الشِّعريّة، وبالتَّفتيش المُتَواصل لِمَعْرِفة قائل الشاهد الشِّعْريّ إلّا إذا كان مَجهول القائل، والاعْتِماد دائمًا على أَدَقّ وأَصَحّ تَحقيق للديوان. . .

بهٰذا المَنحى في الإحساس والتَّفكير والتَّعبير عَمِلْنا لِأن يكون «لغة العرب» مُحاوَلة جادَّة، تستفيد من حَسنات المَعاجم وشوائبها، لتقليل مَواطِن الضُّعف والشَّكوى، وتكثير عناصِر القُوَّة والرِّضى، لتَبديد ظَواهِر الفوضى والنَّقص، وتَكثيف مَظاهِر الانسجام والتَّكامل، لتَفادي مَواقِع الخطإ والشَّطط، وسلوك دروب الصَّواب والمَنطق. . . وبهٰذا المَعنى، يُمكِن القول إنّ «لغة العرب» وإن كان يَحمل اسم مُؤلِّف مُعيَّن، فقد أَفاد - إضافةً إلى ما ذُكِرَ مِن مَراجِعَ كُتُبِيَّة وبَشَرِيَّة - من معرفة ودِراية عَدَد من المُؤلِّفين والباحثين، والأُدباء والفنّانين، وأهل الثَّقافة والاختصاص أذكر منهم على سَبيل المِثال لا الحَصْر: الباحِث النَّقّاد والمُعجَميّ البَعيد الغَوْر **الدُّكتور عبد العلي الودغيري**، الذي أَمَدَّني بتعليقات وشروح قيِّمة، **والدُّكتور المُتَبَحِّر حميد العَواضي** الذي

لَفَتَ نَظري إلى مَزيد مِنَ التَّدقيق في بَعْض المَعلومات، والصَّديق اللّمّاح **الدُّكتور ياسر الدَّرويش** الذي انْتَفَعْتُ كثيرًا بآرائه السَّديدة؛ والزَّميلة الباحثة المَوْسوعيّة **أَدما طربيه/بِنْتُ عُصْفور** التي شكَّلت لي مَوْردًا لا يَنضَب بِمعاجمها المَوْسوعيّة في عِلْم الصَّرْف ومُتابعاتها لعَملِي التي أَثْمرت تصْويباتٍ قَيِّمَةً.

نظامُ المُعجَم

جَرى ترتيب «لغة العرب» على النَّسَق الآتي:

١- قُدِّمَ الفِعْل على الاسم.

٢- قُدِّم الفِعْل الثُّلاثِيّ المُجرَّد على الفِعْل الثُّلاثِيّ المَزيد.

٣- رُتِّبَت أَضْرُب الثُّلاثِيّ كما يأتي: فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ، وقَد طُبِّقَ هٰذا المَبدأ على الأَجوف:

- فما كان منه مِثْل (قالَ يَقولُ) فهو من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ).
- وما كان منه مِثْل (باعَ يَبيعُ) فهو من باب (فَعَلَ يَفْعِلُ).
- وما كان منه مِثْل (خافَ يَخافُ) و(هابَ يَهابُ) فهو من باب (فَعِلَ يَفْعَلُ).

٤- رُتِّبَت مَزيدات الفِعْل الثُّلاثِيّ كالآتي:

- المَزيد بحرف واحد: أَفْعَلَ، فاعَلَ، فَعَّلَ.
- المَزيد بحرفين: تَفَعَّلَ، تَفاعَلَ، اِنْفَعَلَ، اِفْتَعَلَ، اِفْعَلَّ.
- المَزيد بثلاثة أَحْرف: اِسْتَفْعَلَ، اِفْعَوْعَلَ، اِفْعالَّ، اِفْعَوَّلَ، اِفْعَيَّلَ.

٥- فُصِلَ الفِعْل الرُّباعيّ المُجرَّد عن الثُّلاثِيّ، فمادّة (عَنْعَنَ) مثلًا، تَرِد قَبْلَ (عَنَّ، عَنَنَ).

٦- رُتِّبَت مَزيدات الفِعْل الرُّباعيّ كالآتي:

- المَزيد بحرف: تَفَعْلَلَ.

- المَزيد بحرفين: اِفْعَنْلَلَ، اِفْعَلَلَّ.

٧- فُصِلَ الفِعْل المُلحَق بالرُّباعيّ عن الثُّلاثيّ، ورُوعِيَ في ترتيب المادَّة صورة الكلمة لا جَذْرها، سواء أكانت الزِّيادة في المُلحَق قياسيّة (جَلْبَبَ) أم سَماعيَّة (كَوْكَبَ)؛ وسواء أكانت للإلحاق (سَلْقَى) أم لغير الإلحاق (تَمَسْكَنَ). وهٰذا الفصل يُسهِّل البَحْثَ عن عَدَد كبير من الكلمات مِن دون الرُّجوع إلى الجُذور المُفترَضة وغير المُتَّفَق عليها في كثير من الأَحيان، وهٰذه هي أَوزان الأفعال المُلحَقة:

مُلحَق بـ: (فَعْلَلَ: دَحْرَجَ).

فَعْلَلَ (ذو الزِّيادة) - فَوْعَلَ - فَعْوَلَ - فَيْعَلَ - فَعْيَلَ - فَنْعَلَ - فَعْنَلَ - فَعْلَى - فَمْعَلَ - فَعْهَلَ - فَعْأَلَ - فَعْفَلَ - فَعْمَلَ - فَعْلَمَ - فَعْلَنَ - فَهْعَلَ - فَعْلَسَ - فَأْعَلَ - فَتْعَلَ - فَعْلَأَ - فَعْلَتَ - تَفْعَلَ - سَفْعَلَ - مَفْعَلَ - نَفْعَلَ - هَفْعَلَ - يَفْعَلَ.

مُلحَق بـ: (تَفَعْلَلَ: تَدَحْرَجَ).

تَفَعْلَلَ (ذو الزِّيادة) - تَفَوْعَلَ - تَفَعْوَلَ - تَفَيْعَلَ - تَفَعْيَلَ - تَفَعْنَلَ - تَفَعْلَى - تَفَتْعَلَ - تَفَعْلَتَ - تَفَعْأَلَ - تَمَفْعَلَ.

مُلحَق بـ: (اِفْعَنْلَلَ: اِحْرَنْجَمَ).

اِفْعَنْلَلَ (ذو الزِّيادة) - اِفْعَنْلَى - اِفْوَنْعَلَ - اِفْعَأْلَلَ - اِفْعَلَّلَ - اِفْعَوْلَلَ - اِفْتَعْأَلَ - اِفْعَنْمَلَ/اِفْعَمَّلَ - اِفْتَعْلَى.

مُلحَق بـ: (اِفْعَلَلَّ: اِقْشَعَرَّ).

اِفْعَلَلَّ (ذو الزِّيادة) - اِفْعَوَلَّ - اِفْعَأَلَّ - اِفْعَهَلَّ - اِفْلَعَلَّ - اِفْمَعَلَّ - اِفْوَعَلَّ - اِنْفَعَلَّ.

٨- ما جاءَ مِن الأسْماء مُلْحقًا بالرُّباعيّ والخُماسيّ، وَرَدَ بصورته مُحالًا، وفي بابه مَشروحًا، اعتمادًا على كَوْنه أَصيلًا (رَوْسَمٌ) أَو دَخيلًا (جَوْسَقٌ). وقد يَرد في البابين إذا كان يَحتمل الأَصْلَيْن. أَمّا الأَفعال المُلحقة فَقَدْ وَرَدَت على أَنَّها أُصول سواء أكانت أَصيلة أو دَخيلة أَو مُعرَّبة.

٩- ذُكِرَت المَصادر **الصَّريحة الأَصْليَّة المَحْضة** مع أَفعالها المُجرَّدة والمَزيدة والمُلْحَقة مُباشَرَةً، نَحْو:

جَلَبَ جَلْبًا وجَلَبَةً، جَلَّبَ تَجْليبًا، جَلْبَبَ جَلْبَبَةً، زَلْزَلَ زَلْزَلَةً وزِلْزالًا، دَحْرَجَ دَحْرَجَةً، سَلْقَى سَلْقاةً وسِلْقاءً، سَيْطَرَ سَيْطَرَةً، شَوْشَى شَوْشاةً وشِيْشاءً، سَيْسَى سَيْساةً وسِيساءً، ساسَى ساساةً وسِيساءً، يَهْيَهَ يَهْيَهَةً ويَهياءً.

١٠- فُصِلَ المَصدر الميميّ عن المَصادر الأصليّة المذكورة مع الفِعْل الثُّلاثيّ المُجرَّد، كالمَبيت والمَجيء...

١١- ذُكِرَ المصدر في مَدخل مُستقِلّ إذا دَلّ على مَعْنًى غَيْر المَعْنَى المَصْدريّ.

١٢- حُذِفَت المُشتقّات القياسيّة، وما ذُكِرَ منها فلِأنَّه يَدلّ على مَعنًى غير الوصفيّة، أو لِسَبَب صَرْفيّ، كأنْ يكون (فاعِل) بمعنى مفعول، أو لأنّ للمُشتَقّ أكثر مِن جَذْر. . .

١٣- فُصِلَ الواحد من اسم الجنس الجمعيّ عن جنسه للتَّفريق بينهما، كما في: بُرْتُقال، بُرْتُقالَة - تُفّاح، تُفّاحة - جَمْر، جَمْرَة - تُرْك، تُركيّ - روم، روميّ. . .

١٤- **مَصادر المثال الواويّ** التي أَصابها إعْلال بالحَذْف والتَّعويض، مِثْل: **ثِقَة، جِهَة، سِمَة، سِنَة، عِدَة**. . . ذُكِرَت بِصورتها مُحالَةً، وفي بابها مَشروحةً.

والموادّ الاسميَّة التي صُدِّرت بالتّاء المُبْدَلَة مِن الواو إبْدالًا دائمًا، مِثْل: **تُؤَدَة، تَوْأَم، تُجاه، تُحْفَة، تُخْمَة، تُهْمَة**. . . وَرَدَت مَع أَفْعالها الثُّلاثِيّة **بأصالة التاء**، ومَع أَفْعالها الثُّلاثِيَّة **بأصالة الواو: تَئِمَ/ وأَمَ، تَجِهَ/ وَجَهَ، تَحِفَ/ وَحَفَ، تَخِمَ/ وَخَمَ، تَهِمَ/ وَهَمَ**. . .

وكَذلكَ الأَمْر مع أَفْعالها المزيدة على وَزْن (افْتَعَلَ): اتَّأَدَ، اتَّأَمَ، اتَّجَهَ، اتَّحَفَ، اتَّخَمَ، اتَّهَمَ. . . فلا إبْدال فيها **باعْتبار أَصالة التاء، وبالإبدال باعْتبار أَصالة الواو** (كما جاءَ في مَسْأَلة التَّرتيب ص ١٣).

١٥- المُضعَّف الثُّلاثيّ المُجرَّد ذُكِرَ مَدْغومًا ومَقْرونًا بِوَزْنه، **لِبَيان ضَرْبه**، كما في: شَدَّ [فَعَلَ]، وشَدَّ [فَعِلَ]، وشَدَّ [فَعُلَ].

١٦- عند تَغيُّر حَرَكة عين المُضارع، تُصبح المعاني التالية تابِعة للباب

الجديد وليس للباب الذي في أَوَّل المادَّة.

١٧- حَرَصَ مُعجَم «لغة العرب» على تسجيل نوعين مِنَ الدَّلالات: **الدَّلالات الصَّرفيّة** كاسم الفاعل، والمَصدر... **والدَّلالات المُعجَميَّة** أي التَّعريفات الشارِحة المُفسِّرة لِمَوادّ المُعجَم؛ وذٰلك صونًا لِمَبدإ التَّكامُل في عَرْض المادَّة، ولِأنّ الدَّلالة الصَّرفيَّة تُعبِّر، بِشَكْل غير مُباشِر، عن دلالة مُعجَميَّة، وهٰذا مِثال على النَّوعين:

(التَّبَعُ) مَصدَر تَبِعَ. و- اسْم جَمْع للأَتْباع، ويقال: هو وهُما وهُمْ وهُنَّ تَبَعٌ. و- آخِرُ كُلّ شيْء ج أَتْباع.

فالدَّلالة الأولى (باعْتبار المَصْدَر: صرفيّة)، والدَّلالة الثانية (باعْتبار اسْم الجَمْع: صَرْفيّة - مُعْجَمِيَّة)، والدَّلالة الثالثة (باعْتبار اللُّغة: مُعْجَمِيَّة).

تَنْبيهات:

- الأَوَّل: نَصَّ المُعجَم على **الدَّلالات الصَّرفيّة** من دون استعمالها في التَّعريفات والشُّروح، ولكن مَيَّز بَيْنَ **الدَّلالات الصَّرفيّة والمَعْلومات الصَّرفيّة،** وعلى سَبيل المثال، فإن (الجَمْع، والتَّأنيث) إذا كانا قَبْلَ التَّعريف الشارح فهُما ضَرْب مِن التَّعريف؛ وإذا كانا بَعْد التَّعريف فَهُما ضَرْب من **المَعْلومات الصَّرْفية الوَظيفيّة،** نحو:

(الرِّيْحُ) جَمْع أَرْيَح. و- جَمْع رَيْحاءُ. و- الهَواء. و- الرّائحة ج أَرْياح ورِياح.

- الثاني: تَوسَّع المُعجَم في **المُشتَرَك الصَّرْفيّ** أَي في تَعَدُّد المَعاني للصِّيغة الواحِدة، كما في: (الرَّقيب) فهي: بِمَعنى المُنتظِر (فَعيل الفاعليّة)، وهي بِمَعنى المُصاب الرَّقَبَة (فَعيل المَفْعوليّة)، وهي بِمَعنى مُوظَّف مُراقِب الكُتُب (فَعيل الاسْميّة). . .
- الثالث: شَدَّدَ المُعجَم على وجوب الفصل بَيْنَ اسم الفاعل واسم المَفْعول من الأَجْوَف الواويّ والأَجْوَف اليائيّ؛ ومِن المُضاعَف حين يَتَّفق اللَّفْظُ ويَخْتلف التَّقدير كما في: المُرتاض والمُختار، المُسابّ والمُشتَكّ، نحو:

(المُرْتاضُ) [مُفْتَعِل] اسْم فاعِل. و- المُرَوِّض.
(المُرْتاضُ) [مُفْتَعَل] اسْم مَفْعول. و- المُرَوَّض.
(المُخْتارُ) [مُفْتَعِل] اسْم فاعِل. و- مَن يَخْتار.
(المُخْتارُ) [مُفْتَعَل] اسْم مَفْعول. و- مَن يُخْتار.
(المُسابُّ) [مُفاعِل] اسْم فاعِل. و- المُبادِل بالشَّتْم.
(المُسابُّ) [مُفاعَل] اسْم مَفْعول. و- المُبادَل بالشَّتْم.
(المُشْتَكُّ) [مُفْتَعِل] اسْم فاعِل. و- الشاكُّ.
(المُشْتَكُّ) [مُفْتَعَل] اسْم مَفْعول. و- المَشْكوك.

١٨- حاوَلنا تقييد المَداخل الفعليّة، قَدْر الإمكان، كأن نقول: (راث الفَرَسُ، وكُلُّ ذي حافِر، والحيوانُ عمومًا) ضَبْطًا للمعاني، وتسهيلًا للاستعمال.

١٩- تَنحصر الإحالة الاسميّة من مادَّة إلى مادَّة، في الدَّلالة المُعْجَمِيّة، لأنّ الدَّلالات الصَّرفيّة تُذكَر دائمًا، وهذا مِثال على ذلك:

(الجائِرُ) اسْم فاعِل. و- المائل عن القَصْد. و- الزائغ عن الجادّة. . .
(الجَوْرُ) الجائر.
فالجائر في مدخل (الجَوْر) تَعني المَعاني الواردة بعد اسم الفاعل أي المائل والزائع. . . وهكذا.
٢٠- اسْتَخْدَمَ «لغة العرب» الرُّموز الآتية:
(و-) دَلالةً على تكرار لفظ المَدخل لِمَعنًى جديد.
(/) الخَطّ المائل دَلالة على جَواز وَجْهَيْن، كما في: ذُرًا/ ذُرًى، أَو عَلى وُجود احْتِمالَيْن، كما في عَدَد أَيّام الشَّهْر القَمَريّ: (٣٠/ ٢٩).
(ج) دَلالةً على الجمع.
(جج) دَلالةً على جمع الجمع.

في ٥/ ٥/ ٢٠٢٥

جورج متري عبد المسيح